

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١٦

الجمعة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
ساور (فنلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد تشاستانيت (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية):

تهنئ سانت لوسيا السيد ميروسلاف لايتشاك على توليه رئاسة
الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، ونؤكد له كامل دعم
وفد بلدنا وتعاوننا خلال فترة رئاسته.

كما نشكر سلفه، سعادة السفير بيتر طومسون، على
قيادته القديرة للجمعية في العام الماضي.

بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي،
مثل بلدي، فإن مدى وفاء الأمم المتحدة بوعودها يخضع
للاختبار حاليا أكثر من أي وقت مضى. فالعالم يشهد تغيرات
غير عادية بوتيرة فائقة السرعة - وهي تغيرات تعيد تشكيل

خطاب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس الوزراء ووزير
المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون
الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن
إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد
فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت
لوسيا.

اصطُحِب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس الوزراء
ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون
الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا، إلى المنصة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1729714 (A)



والمطلوب هو اتخاذ إجراءات ملموسة. فالمستقبل نصنعه الآن، والتحديات جسيمة. إن ما يصبح، وبوتيرة سريعة، الوضع المعتاد الجديد ليس سوى تزايد حدة الظواهر الجوية القسوى، الأمر الذي يتطلب منا إيجاد حلول حقيقية بصورة آنية. ولم يعد بوسعنا أن نعتمد على الآليات القديمة بما تتسم به من تعقيدات بيروقراطية مفرطة، تعطل الدولة أو تحد من قدرتها على حماية مواطنيها في وقت الأزمات وتُبطئ من جهود إعادة البناء.

وأود أن أذكر الجميع هنا بأن سانت لوسيا، جنبا إلى جنب مع معظم الدول الشقيقة في الجماعة الكاريبية، تقع في مركز مسار الأعاصير، ما يضع شعبنا على خط المواجهة الأول. لذا، نكون نحن في كثير من الأحيان أول من يعاني من ويلات غضب أمنا الطبيعية عندما تهب العواصف قادمة من المحيط الأطلسي. واليوم، بينما نتطلع إلى العالم بحثا عن القيادة والشراكة، فإننا نتوجه بالشكر إلى فرنسا والصين وألمانيا على قيادتهم المستمرة فيما يتعلق بمسائل تغير المناخ. وتعرب حكومة سانت لوسيا وشعبها عن خالص تعازيها، ونعرض تقديم كل ما يمكننا من دعم إلى من هم في حاجة إليه.

فالعلاقات التي تربط شعوبنا عميقة الجذور؛ ولذا، نشاطر آلام بعضنا بعضا. ونطلب إلى المجتمع العالمي الاقتداء بتلك الروح. ولا ننسى أبدا أننا نشكل نظاما إيكولوجيا عالميا واحدا يتطلب منا جميعا أن يضع أحدا عينا على سلامة أخيه. وقد تحدث الحائز على جائزة نوبل من منطقة البحر الكاريبي، السير ديريك والكوت، عن الشعور بالمسؤولية تجاه الجار وكيف أن ذلك متأصل في حمضنا النووي الثقافي وعن ضرورة تقديم المساعدة ليس بدافع من الإحساس بالواجب فحسب، بل انطلاقا من روح الجماعة. وتجلى ذلك في ما فعله السيد أورلاندو سميث، رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية، حينما واجهت دومينيكا التهديد الوشيك لإعصار ماريا. فقد أعرب السيد سميث، الذي كانت جزيرته قد عانت الأمرين بالفعل جراء إعصار إيرما، عن

الطريقة التي نعيش بها والطريقة التي نعمل بها، بل وحتى طابع السلام والأمن ذاته.

وصلت إلى نيويورك في وقت سابق من هذا الأسبوع في أعقاب جولة لتفقد الدمار الذي خلفه إعصار إيرما في الجزر الواقعة في البحر الكاريبي. وانخرطت طوال الأسبوع في مناقشات تمحورت حول جهود التعافي في المنطقة. وشهدت أيضا، من على بعد ولكن بقلب يعتصره الألم، مزيدا من الدمار يلحق بمنطقتي - جزاء الضربة الساحقة التي أنزلها إعصار ماريا بالجزيرتين الشقيقتين، دومينيكا وبورتوريكو، حاصدا الكثير من الأرواح ومكبدا هاتين الجزيرتين خسائر تُقدر بمئات الملايين - إن لم تكن بالبلاتين.

وهالني أيضا صمت الكثيرين إزاء الأزمة في منطقتنا وضعف إقرار البعض الآخر بها. وأثار في ذلك شعورا بالخوف من أن قد تُركنا بمفردنا في مسعانا لرسم مسار للمضي قدما في منطقتنا. وفي حين يواصل البعض التشكيك في التقييمات العلمية وإنكارها، فإن من المستحيل تفادي حقائق تغير المناخ. ففي غضون أقل من شهر، سقطت دومينيكا، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، كوبا، جزر فرجن البريطانية، أنغويلا، الجمهورية الدومينيكية، سانت بارت، سانت جون، سانت توماس، جزر تركس وكايكوس، سينت مارتن/سانت مارتن، جميعا ضحايا للأعاصير التي خلفت وراءها الموت والقتل. ويمكنني أيضا أن أضيف فلوريدا وتكساس إلى قائمة الضحايا. فتأثير تغير المناخ لم يميز بين هذا وذاك.

فلنعترف بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية حذرت المجتمع الدولي مرارا وتكرار من أن عدم الاستجابة على نحو ملائم لتغير المناخ إنما هو بمثابة خيانة لأطفالنا وسيحكم على الأجيال المقبلة بالهلاك الحتمي. وأجرؤ على القول بأننا لم نعد نملك ترف الصمت بخصوص هذا الأمر بعد الآن. بل يجب علينا أن نتحرك الآن. فليس ثمة حل دبلوماسي لآثار الكوارث الطبيعية.

أوروبا. بل صرنا جزءا من بناء عالمي مرصوص ما أن يشهد فيه أحد البلدان أية اضطرابات إلا وتتولد عنها أحداث مماثلة أو أسوأ تصيب البلدان المجاورة. وتنتشر تلك الاضطرابات فتؤثر علينا جميعا وتضع على المحك نظمنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بأسرها.

نحن نعيش في عالم لا تتاح لنا فيه أي خيارات مثالية - فإما أن نختار التشبث بالنظم البالية التي لم تعد مجدية بالنسبة لنا، أو إعادة التفكير في سبل جديدة لضمان مستقبل أفضل. ويجب علينا ألا نتهرب من الخيارات الصعبة، وألا نخشى التغيير. فالتحديات التي نواجهها حقيقية وخطيرة ومتعددة. ويجب علينا نحن، الأمم المتحدة، تحسين السياسات القادرة على التصدي للمشكلة في جذورها، فضلا عن صياغة أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ في كلمة واحدة: هي الإنصاف.

وهنا يجب علي التشديد على نقطة ذكرت آنفا. وهي أنه ما دام عدم الإنصاف متفشيا في جميع جوانب نظامنا الدولي، فأى أمل يحدونا في في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح، خاصة وأن جميع الظروف تقف عائقا أمام الكثير من أبناء شعبنا؟ وكيف لنا أن نضمن تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين، مثل توفير الغذاء، بينما ما زلنا نكافح بين أزمة وأخرى؟ ويجب علينا الاتفاق على وجوب توفير حد أدنى من مستوى المعيشة لكل مواطن. كما يجب علينا الحفاظ على معايير أساسية فيما يتعلق بتوفير ما يكفي من الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والأمن والفرص الاقتصادية لجميع المواطنين في بلداننا. وما لم نضع معايير كهذه، لن نتمكن من المشاركة في أي مناقشة مجدية أو خطة عمل ذات بال.

وذلك هو ما من شأنه وقف تدفقات الهجرة. لأنه يتيح فرصا لأعضاء منتجين في المجتمع. بل إن من شأنه الحد من العوامل التي تدفع البعض نحو الجريمة بينما تدفع آخرين إلى الانضمام إلى جماعات تثير الشرور. ويجب أن يستند أي

دعمه الثابت لرئيس وزراء دومينيكا، السيد سكيريت. فنحن في منطقة البحر الكاريبي نظل قلوبنا مفتوحة وإمكاناتنا متاحة للمحتاجين حتى حين نعاني من العوز.

وأود أن أتوقف هنا لأعرب عن خالص تعازينا لمن نشاطر معهم نصف الكرة الأرضية هذا، ولا سيما المكسيك، التي ما فئت تدعمنا ولكنها تواجه الآن ارتفاعا في عدد قتلى الزلازل التي ضربت ذلك البلد.

إنني أقف هنا اليوم وأدعو إلى إعادة النظر في العديد من أهدافنا السامية، فيما نرى عدم الإنصاف في صميم جميع مناقشاتنا ونسعى إلى التصدي له. وينبغي أن تستند المناقشات المتعددة الأطراف بشأن التنمية والقدرة على الصمود والتنمية المستدامة في بلداننا إلى أسس منصفة وعادلة. ويجب علينا التسليم بأن الأمم المتحدة لن يتسنى لها تحقيق النجاح أبدا ما دام لا ينعم بالازدهار سوى عدد قليل من السكان في حين يُحرم من ذلك عدد كبير منهم، ويستمر عددهم في التزايد. فكيف يمكننا ذلك، في حين لا يزال التقدم الذي نحرزه هشا وغير متكافئ؟ وكيف يمكننا ذلك، ونحن منشغلون بخلافاتنا إلى حد يمنعنا من الاضطلاع بما يجب علينا القيام به معا؟ وكيف يمكننا ذلك، فيما لا يزال عدم الإنصاف القوة الدافعة لنظامنا الدولي، حيث يدفع البعض قدما ويترك الكثيرين جدا يتخلفون عن الركب؟ وكيف يمكننا، بوصفنا قادة، الحديث عن أهداف التنمية المستدامة، فيما لا تزال شعوب بلداننا تكافح لمجرد البقاء على قيد الحياة؟

إن واقعنا العالمي متكامل بشكل متزايد في الأساس. وليس هناك أحد بمنأى عن مخاطر الاضطرابات التي تحدث في عالمنا. فاقتصاداتنا وبيئتنا الطبيعية وشعوبنا مترابطة جميعا.

ولسنا بمأمن في نصف الكرة الغربي هذا من تأثير الحروب والجماعة اللتين يشهدهما الشرق الأوسط وأفريقيا، ولا ممارسات الاضطهاد التي تحدث في آسيا وتزايد النزعات القومية في

العمل باستمرار على النهوض بمبادئ الميثاق. ويجب علينا الوفاء بتعهداتنا التي قطعناها لبعضنا البعض وهذا بدوره سيعزز الثقة المتبادلة فيما بيننا .

ويجب علينا، في إطار هذه المنظمة وخارجها، النظر بقدر أكبر من الصدق في الكيفية التي نصف بها بعضنا بعضا، وفي أي المراتب تضعنا الجهات المانحة والإمائية. وكيف يمكننا وصف بلد ما بأنه بلد متوسط الدخل استنادا إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد فحسب ونحن نعلم أن الموقع الجغرافي لذلك البلد يجعل منه عرضة للكوارث الطبيعية القادرة على إلحاق الدمار بالبلد وشعبه.

وإن من غير المعقول أن نرى أقراننا يرغمون على الاستجداء ومناشدة النوايا الطيبة، وأن يتعين عليهم الاعتماد على أسعار القروض التجارية لفوائد القروض من أجل إعادة بناء اقتصاداتهم المتداعية. وكل ذلك لأن النظام التقليدي قاس وعتيق وعدم الرأفة من حيث تصميمه. ويجب تغيير ذلك النموذج إلى نموذج آخر يتيح للدول الصغيرة والدول النامية فرصة حقيقية تمكنها من البقاء والازدهار في بيئة عالمية قاسية على نحو متزايد. ويجب تغيير ذلك النموذج لكي تتوفر لنا جميعا الفرصة لإعادة بناء الهياكل الأساسية التي تمكننا من ضمان مستقبلنا ومستقبل شعوبنا وتجعلها أكثر قوة وقدرة على الصمود.

وأؤكد في ختام كلمتي أن شعوب منطقتنا تنسم بالصمود، وأننا شعب ومنطقة ملتزمان بالعمل معا من أجل تعمير بلداننا بشكل أقوى وأفضل. ولن نتردد في أوقات الشدة من تشاطر مواردنا الشحيحة مع الآخرين. فنحن حقا من نحافظ على أشقائنا .

ولقد كنا محظوظين جدا لتلقي الدعم من أصدقائنا القريبين والبعيدين في إطار سعينا لإقامة عالم أفضل للأجيال اللاحقة. وبالنسبة لنا، فإن علاقات الصداقة التي تجمعنا مع تاوان وكوبا والمكسيك، من بين بلدان أخرى، تمكننا من توخي مستقبل

إصلاح لمنظومة الأمم المتحدة إلى مبدأ الإنصاف. وما لم نجعل من الإنصاف أساسا، لن تكون أهداف التنمية المستدامة سوى أحلام سرعان ما تتبخر حين نفتتح أعيننا على حالة الأزمة المستمرة التي تواجهها .

وأعتنم هذه اللحظة لكي أؤكد للأمين العام دعم بلدي للجهود اللازمة لإصلاح المنظمة لتمكينها من التصدي لهذه الحقبة الجديدة وتحمل مسؤولياتها. وفي صميم أي إصلاح من هذا القبيل يجب علينا نحن، الأمم، كبيرة كانت أم صغيرة، أن نؤدي دورنا في حماية حقوق الأفراد في كل مكان. ويجب علينا في مواجهة التحديات المتصاعدة هذه، أن نسعى إلى التحلي بالشجاعة والحكمة بما يمكننا من العمل بجرأة وعلى نحو جماعي، فضلا عن تنقيح البرامج التي عفا عليها الزمن، والتي لم تعد ملائمة كما هو واضح لاحتياجات عصرنا.

ويجب علينا تسخير الأفكار والتكنولوجيات الجديدة، إلى جانب الاستثمار في الأفراد والأجيال الذين سيبنون مستقبلنا. ولا بد أن نرى مزيدا من النتائج وممارسات بيروقراطية أقل. وعلينا أن نأتي إلى هنا لإحداث تغيير وأن نعود إلى أوطاننا ونحن مستعدين للوفاء بوعدنا التي قطعناها. وسوف يكون حشد القيادة العالمية للمجيء إلى هنا بلا طائل ما لم نكن قادرين على الوفاء بوعدنا. وعلينا أن نأتي هنا لكي نحدث تغييرا، وليس بغرض التنازع بالألقاب. فعوضا عن ذلك، يجب علينا إقامة خطابنا على أساس من الاحترام المتبادل والالتزام بالوفاء بوعدنا لمن نتولى أمر قيادتهم.

ويجب أن ندرك ونسلم بأنه مع تغير الوقت يجب أن نتغير نحن أيضا. ولن يكون لمزاعمنا عن الالتزام بميثاق الأمم المتحدة معنى ما لم نتمكن من إيجاد استجابات جديدة للتحديات القديمة والجديدة. ويجب أن نكون مصدرا للأمل للفقراء والمرضى والمهمشين كي نتمكن من كفالة تحقيق السلم والحياة الكريمة لجميع مواطنينا على كوكب مستدام. ويقضي ذلك منا

الجمهورية الدومينيكية وبورتوريكو وسانت مارتن، وجزر فرجن وأنغيلا. وأدعو المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية القصوى لتلك الحالة، فضلا عن تعبئة الموارد لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة والأقاليم في منطقة البحر الكاريبي التي عانت من ذلك الدمار.

ونود أن نعرب عن أصدق مشاعر تضامن كوبا مع حكومة المكسيك وشعبها، لا سيما مع الضحايا وأقربائهم الذين تضرروا من الزلازل. ونؤكد مجددا استعدادنا لمساعدة شعوب تلك البلدان ودعم جهود تعافيتها بما نبذله معها من جهودنا المتواضعة.

ونود أيضا أن نعرب عن حزننا لشعب الولايات المتحدة، فضلا عن تعازينا القلبية لذوي المتوفين ولجميع ضحايا إعصار إيرما.

وأتكلم باسم شعب كوبا، الذي يبذل جهدا هائلا الآن للتعافي من شدة الأضرار التي لحقت بالمساكن والزراعة ونظام الطاقة وغير ذلك من الخدمات بسبب إعصار إيرما. وللأسف عانينا من فقدان عشرة أشخاص بالرغم من التدابير الوقائية الشاملة - بما في ذلك إجلاء أكثر من ١,٧ مليون شخص - والتعاون الكامل من قبل جميع المواطنين.

والأضرار الجسيمة التي لحقت بالخدمات، والخسائر التي لحقت بالممتلكات الاجتماعية والشخصية، والمصاعب التي عانت منها الأسر التي أمضت ساعات طوال دون توفر خدمات الكهرباء أو المياه، لم تؤد إلا إلى تعزيز الوحدة وروح التضامن بين أفراد شعبنا البطولي النبيل. وقد أصبحت مألوفة للغاية مشاهد المنقذين المؤثرة أثناء إنقاذهم لطفلة وإعادتها إلى أمها، ومشهد صبي صغير يلتقط دمية على صورة خوسي مارتني من تحت الأنقاض، ومساعدة الطلاب لأسر لم يعرفوها من قبل، وكذلك قيام الجنود من القوات المسلحة ووزارة الداخلية بأصعب المهام، فضلا عن تولي القادة المحليين مسؤولية أشق المهام.

واعد. ومطلبي هو أنه على الرغم من أننا قد ننتمي إلى أماكن مختلفة وأن لنا أولويات متباينة، يجب ألا ننسى أننا نشاطر مستقبلا مشتركا - وهو مستقبل لن يتحقق ما لم نواجه التهديدات والتحديات ونغتني الفرص معا، على أن يتم ذلك بقدر أكبر من التعاون والتفاهم فيما بيننا.

وتتمثل مهمة جيلنا في الانخراط في جهد مشترك يرمي إلى تحقيق غرض مشترك بينما نستجيب لنداء عصرنا. وليقل أحفاد أحفادنا أننا قد وضعنا على محك الاختبار ولم نفشل، بل تمكنا من بناء عالم أفضل للأجيال القادمة. فعلينا التزام إزاء شعوبنا وعالمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس الوزراء، ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيث باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

السيد رودريغيث باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أؤكد للأمين العام مجددا دعم كوبا لعمله على رأس الأمم المتحدة، وبصفته ضامنا ومناصرا للسلام الدولي.

وأود أن أعرب عن عميق تعازينا لذوي المتوفين وضحايا إعصاري إيرما وماريا، فضلا عن استعدادنا لزيادة تعاوننا، في حدود إمكانياتنا المتواضعة، مع أشقائنا شعوبا وحكومات في دومينيكا وأنتيغوا وبربودا، وهي الجزر الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي التي عانت من دمار رهيب، جنبا إلى جنب مع

بلوغ سن الخامسة. ولا يزال هناك ما مجموعه ٧٥٨ مليون من البالغين أميين.

ويعاني ثمانمائة وخمسة عشر مليون شخص من الجوع المزمن - أي بزيادة عشرات الملايين عما كانت عليه إحصاءات عام ٢٠١٥. ويعاني بليوناً شخصاً من نقص التغذية. وحتى في حال زيادة معدل النمو الهش المنخفض الذي شهدته السنوات الأخيرة، سيظل هناك ٦٥٣ مليون شخص يواجهون الجوع بحلول عام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية، لن يتسنى لنا القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٥٠.

وهناك ٢٢,٥ مليون لاجئ. وتزداد المآسي الإنسانية المرتبطة بتدفقات المهاجرين سوءاً وتفاقماً بسبب الإجحاف الواضح للنظام الاقتصادي والسياسي الدولي الحالي. وقد ثبتت قسوة وعدم جدوى بناء الجدران والحواجز القائمة، فضلاً عن القوانين والتدابير المعتمدة لمنع تدفق موجات اللاجئين والمهاجرين. وهناك تفش لسياسات الاستبعاد القائمة على كره الأجانب التي تنتهك الحقوق الإنسانية لملايين الأشخاص. وهي عاجزة عن حل مشاكل التخلف والفقر والنزاعات المسلحة - بوصفها أهم أسباب الهجرة ومطالب اللاجئين.

وقد ازدادت النفقات العسكرية إلى ١,٧ تريليون دولار. ويتناقض هذا الواقع مع أولئك الذين يدعون عدم توفر الموارد الكافية للقضاء على الفقر. وعلى الرغم من كل العبارات الطنانة، لا تزال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذها من جراء أنانية الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية وافتقارها للإرادة السياسية.

فما هو الحل المعجزة الذي يقترحه علينا الرئيس دونالد ترامب في غياب التدفقات المالية لخطة مارشال؟ ومن الذي سيساهم بالموارد اللازمة لذلك؟ وكيف يمكن التوفيق بين ذلك وفكرة "أمريكا أولاً" التي أعرب عنها الرئيس ريغان قبل عقود ثم أكدها ترامب اليوم؟ ويتجاهل رئيس الولايات المتحدة التاريخ

وخلال زيارة قام بها الرئيس راؤول كاسترو إلى إحدى المناطق التي عانت من خراب هائل، أصدر نداء نصه كما يلي:

"لقد كانت هذه أيام صعبة بالنسبة لشعبنا، الذي شهد خلال ساعات قليلة فحسب كيف يمكن لإعصار مدمر أن يعصف بما تم بناؤه بشق الأنفس. وقد تلقينا صوراً مؤثرة خلال الساعات القليلة الماضية، بقدر ما هي مؤثرة أيضاً روح صمود شعبنا وانتصاره بعد مواجهة كل الشدائد والصعاب."

وأعرب باسم حكومة كوبا وشعبها عن خالص تقديري لعبارات التضامن الصادقة والمودة التي أعربت عنها العديد من الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني. وأود أن أعرب عن امتناني العميق للعديد من عروض المساعدة التي تلقيناها.

وما زالت لدي ذكريات حية ومؤثرة لحضور فيدل كاسترو روث، القائد الأعلى للثورة الكوبية ولعظم صلاحية الأفكار التي أعرب عنها هنا في الجمعية العامة. وأود أن أعرب باسم شعب بلدنا وحكومته عن امتناننا لمشاعر الاحترام والمودة والإعجاب التي تلقيناها من الكثيرين.

يوم الثلاثاء الماضي، جاء إلى هنا الرئيس دونالد ترامب لكي يقنعنا باقتراحه بتعزيز ازدهار الأمم والأشخاص. ولكن في العالم الحقيقي ما تزال الثروة المملوكة لثمانية أشخاص فقط تعادل الثروة التي يتشاطرها ٣,٦ بلايين نسمة يشكلون نصف البشرية الأكثر فقراً. أما من حيث العائدات، فإن ٦٩ من بين أكبر ١٠٠ كيان مولد للعائدات في العالم هي شركات عابرة للحدود الوطنية وليست دولاً. وتزيد عائدات أكبر عشر شركات عالمية على الإيرادات العامة لـ ١٨٠ بلداً مجتمعة. ويعيش سبعمائة مليون شخص في الفقر المدقع، في حين لا يزال هناك ٢١ مليون شخص من ضحايا السخرة. وفي عام ٢٠١٥، توفي ٥,٩ ملايين طفل من جراء أمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها قبل

ونؤيد أيضاً الاهتمام باحتياجات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على سبيل الأولوية.

إن حكومة الولايات المتحدة جاءت إلى هنا لتخبرنا، أنه بالإضافة إلى الازدهار، فإن "الركيزتين الجميلتين" الآخرين للنظام الدولي هما السيادة والأمن. إننا جميعاً نشاطر المسؤولية المشتركة عن الحفاظ على وجود الكائنات البشرية في مواجهة الأسلحة النووية. والاسهام الهام في تحقيق هذا الهدف تمثل في الاعتماد التاريخي، برعاية الجمعية، لمعاهدة حظر الأسلحة النووية والتوقيع عليها، وهي المعاهدة التي تحظر وجود هذه الأسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها، أي الأسلحة التي لديها القدرة على إبادة الجنس البشري.

وما فتئت الولايات المتحدة تعارض تلك المعاهدة بشدة. وقد أعلنت أنها ستستثمر ٧٠٠ بليون دولار في النفقات العسكرية، وهي تعكف على وضع مذهب نووي وعسكري في منتهى العدوانية، يقوم على التهديد باستخدام القوة وعلى استخدامها. وتنتهك الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي السلم والأمن الدوليين والقانون الدولي من خلال تعزيز التدخلات العسكرية والحروب غير التقليدية ضد دول ذات سيادة. وكما ذكر القائد الأعلى للثورة الكوبية، فيديل كاسترو روث: "عندما تزول فلسفة الاستبداد هذه، تكون فلسفة الحرب قد زالت" (A/PV.872، الفقرة ١٨٨).

ولقد أصبح أمراً شائعاً فرض التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية واستخدام الأدوات المالية، والقضائية، والثقافية، وأدوات الاتصال لزعزعة استقرار الحكومات وحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير. وأعتقد أن العسكرة والاستخدام الخفي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية مهاجمة الدول الأخرى هما في ازدياد، بينما العديد من البلدان المتقدمة النمو تعارض بشدة إبرام المعاهدات الدولية التي من شأنها أن تنظم التعاون بهدف تثبيت الفضاء الإلكتروني الآمن.

ويعتمد إلى تشويبه بالاعتقاد بأن مجرد الوهم يمكن أن يشكل هدفاً ينبغي السعي إلى تحقيقه. فأتمنّى الإنتاج والاستهلاك غير الرشيد للرأسمالية غير مستدامة، وسوف تؤدي حتماً إلى تدمير البيئة والقضاء على النوع البشري.

وهل يمكن لأي أحد أن ينسى عواقب الاستعمار والرق والاستعمار الجديد والإمبريالية؟ فهل يمكن الإشارة إلى عدة عقود من الدكتاتوريات العسكرية الدموية في أمريكا اللاتينية على أنها مثال للرأسمالية الناجحة؟ وهل يعرف أي أحد شكلاً من أشكال الرأسمالية الليبرالية الجديدة حقق لنا الفائدة جميعاً، بخلاف ذلك الشكل الذي دمر اقتصادات أمريكا اللاتينية في عقد الثمانينيات؟

ومن الضروري أن تعمل الأمم المتحدة بصورة ملحة على إنشاء نظام اقتصادي دولي ديمقراطي تشاركي جديد يتسم بالإنصاف والشمول أيضاً، فضلاً عن إنشاء هيكل مالي جديد. ويجب عليهما الأخذ في الحسبان احتياجات وخصائص البلدان النامية والاختلالات القائمة في عالم التجارة والمال نتيجة قرون من الاستغلال والنهب. ويقع على البلدان الصناعية التزام أخلاقي ومسؤولية تاريخية، فضلاً عن أن لديها ما يكفي من الوسائل المالية والتكنولوجية للقيام بذلك.

ومع ذلك، لن يتسنى للأغنياء أنفسهم التمتع بالرخاء ما لم يوضع حد لتغير المناخ. وتعرب كوبا عن شعورها بالأسف للقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة، المصدر الرئيسي تاريخياً لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم، بانسحابها من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي عام ٢٠١٦، وللسنة الثالثة على التوالي، تم تجاوز متوسط الزيادة في درجات الحرارة العالمية، الأمر الذي يؤكد أن تغير المناخ يشكل تهديداً لبقاء البشرية والتنمية المستدامة لشعوبنا. ونكرر تضامننا في ظل هذه الظروف مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي، التي تضررت ضرراً بالغاً من تغير المناخ والتي تطالب بأن تعامل معاملة استثنائية عادلة وتفضيلية.

يمكن للمرشح الذي ينال أقل عدد من الأصوات الشعبية أن يُنتخب أو أن يكون له الحق في أن يتولى مقاليد الحكم بتأييد ضئيل من الناخبين.

وقد حدثت زيادة غير مسبقة في استخدام العلم والتكنولوجيا لممارسة الهيمنة، وتشويه الثقافات الوطنية، والتلاعب بالسلوك البشري، كما في حالة ما يسمى بالبيانات الهامة أو البسيكومترية التي تُستخدم لأغراض سياسية ودعائية. فئمة سبعة اتحادات لشركات غربية تمارس الرقابة الصارمة على ما يُقرأ، أو يُرى، أو يُسمع، على كوكب الأرض. فالتكنولوجيات يجري احتكارها. وهيمنة الشبكات الرقمية تتصف بالدكتاتورية والتمييز، والفجوة الرقمية بين البلدان الغنية والفقيرة آخذة في الاتساع على الرغم من المظاهر التي تشير إلى خلاف ذلك. ويجري تقليص الفرص وحقوق الشباب، والمهاجرين، والعمال، ويتم علناً وبصورة منهجية انتهاك حقوقهم الإنسانية.

وأمس الأول، نائب رئيس الولايات المتحدة، مايكل بنس، الذي يجهل مهام مجلس الأمن مما يبعث على السخرية، وفي محاولة منه لوضع امتيازات جديدة، عمد إلى القول إنه ينبغي لمجلس الأمن أن يغيّر تكوين مجلس حقوق الإنسان وأساليب عمله، الذي "لا يستحق اسمه" لأن "أغلبية واضحة من أعضاء مجلس حقوق الإنسان لا يطبقون حتى أبسط معايير حقوق الإنسان".

وأظن أن السيد بنس لا يشمل بلده في تلك الفئة التي يستحق في الواقع أن يدرج فيها، بسبب نمط انتهاكاته المنهجية لحقوق الإنسان، مثل استخدام التعذيب، والاحتجاز التعسفي، والسجن، كما هو الحال في قاعدة غوانتانامو البحرية، واغتيال الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي على أيدي أفراد مكلفين بإنفاذ القوانين، وقتل المدنيين الأبرياء من قبل قواته، وكره الأجانب، وقمع المهاجرين، بمن فيهم القصر، وامتناله المحدود للصوصك الدولية.

إن رئيس الولايات المتحدة يتلاعب بمفهومَي السيادة والأمن لمصلحته بشكل حصري، وعلى حساب جميع الآخرين، بمن فيهم حلفاؤه. ومحاولة اللجوء إلى التهديد العسكري واستخدام القوة بغية وقف الاتجاه العالمي الذي لا رجعة فيها صوب تعددية الأقطاب والمركزية المتعددة سوف تهدد السلم والأمن الدوليين بشكل خطير، الأمر الذي ينبغي الدفاع عنه والمحافظة عليه من خلال الجهود الدولية. وينبغي لمبادئ المساواة في السيادة، واحترام السلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، أن تكون موضع احترام. فميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لا يفسحان المجال أمام إعادة تفسيرهما.

وإصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يسعى إلى تحقيق المبدأ المتمثل في الاستجابة للاحتياجات الملحة للشعوب والأغلبية العظمى من المحرومين. وينبغي حماية تعددية الأطراف وتعزيزها من أجل مقاومة المصالح الإمبريالية المتمثلة في السيطرة والهيمنة. وإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن، من حيث تكوينه وأساليب عمله على السواء، هو المهمة الأكثر إلحاحاً. ومن الضروري أيضاً تعزيز الجمعية العامة واستعادة المهام التي اغتُصبت منها.

والروح الوطنية، التي تم التذرع بها في بيان الولايات المتحدة، هي تشويه للنزعة الإنسانية والمحبة والولاء للوطن، وغنى الثقافة الوطنية والعالمية والدفاع عنها. فهي تجسد رؤية شاذة وفوقية لجهلة متعصبين في مواجهة مختلف النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي البلدان المتقدمة النمو، يزداد فقدان مشروعية النظم والأحزاب السياسية سوءاً، وامتناع الناخبين عن التصويت آخذ في الارتفاع. والفساد المشروع وغير المشروع ماضٍ في الانتشار. وثمة حالة متطرفة لما يسمى بالمصالح الخاصة، أو مصالح الشركات، مقابل تحقيق المنافع في بلد ينفق أعلى المبالغ المالية على الحملات الانتخابية، وحيث، من باب المفارقة،

أجنبي، مع الاحترام الكامل للمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول المعنية والتقيد الصارم بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وتحوم اليوم تهديدات جديدة للسلام والاستقرار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بعدم المراعاة الصريحة لإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الموقع في هافانا من قبل رؤساء الدول والحكومات في منطقتنا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونؤكد مجدداً البيان الذي أصدره في ١٤ تموز/يوليه الرئيس راؤول موديسكو كاسترو روس بخصوص جمهورية فنزويلا البوليفارية:

”إن العدوان والعنف الانقلابي ضد فنزويلا يضر بجميع أنحاء أمريكا ولا يخدم سوى مصالح الذين يصرون على تقسيمنا كي يمارسوا سيطرتهم على شعوبنا، غير عابئين بالتسبب في نشوب نزاعات لها عواقب لا تحصى في منطقتنا، مثل تلك التي نشهدها في مختلف أنحاء العالم.

”واليوم، حذرنا من أن من يحاولون الإطاحة بالثورة البوليفارية والشافيزية من خلال أساليب غير دستورية وعنيفة وانقلابية سيتحملون مسؤولية خطيرة في نظر التاريخ.“

ونرفض بشدة التهديدات العسكرية ضد فنزويلا، بما في ذلك الأمر التنفيذي الذي أصدرته الولايات المتحدة الذي يعتبر فنزويلا تهديداً للأمن الوطني للولايات المتحدة، والجزءات أحادية الجانب والتعسفية والجائرة المفروضة عليها.

ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بالتضامن مع الشعب البوليفاري والشافيزي وحكومته ومع الاتحاد المدني - العسكري بقيادة الرئيس الدستوري نيكولاس مادورو موروس. إننا نشجب

ونؤكد من جديد إدانتنا الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونرفض الكيل بمكيالين في مكافحته.

ومن الضروري الإسراع في التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الدائر في الشرق الأوسط، وفقاً لممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

والحالة في الصحراء الغربية تتطلب بذل الجهود بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف كفالة تقرير المصير للشعب الصحراوي، واحترام حقه المشروع في العيش على أرضه بسلام.

وتؤكد كوبا مجدداً دعمها للبحث عن حل سلمي وتفاوضي للحرب في سوريا، من دون أي تدخل أجنبي، ومع الاحترام الكامل لسيادتها وسلامة أراضيها.

وتتزايد التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن على الصعيد العالمي الناجمة عن توسيع نطاق تواجد منظمة حلف شمال الأطلسي على طول حدود روسيا. وما زلنا نرفض الجزاءات أحادية الجانب والجائرة المفروضة على ذلك البلد.

ونطالب باحترام ما يسمى بالاتفاق النووي المبرم مع جمهورية إيران الإسلامية.

ونرفض تماماً التهديد بتدمير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل كامل، وهو وطن لـ ٢٥ مليون إنسان. إن الحرب ليس خياراً في شبه الجزيرة الكورية؛ ومن شأنها أن تهدد وجود مئات الملايين من الناس في هذه المنطقة وفي البلدان المجاورة، وستؤدي إلى مواجهة نووية ستكون لها عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ولن يتسنى التوصل إلى حل سياسي دائم إلا من خلال الحوار والمفاوضات، والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية. ونؤيد إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي إخلاء كاملاً، من دون تدخل

الأمريكية بالتجارة مع كوبا والاستثمار فيها، وكذلك فرض قيودا إضافية على المواطنين الأمريكيين الراغبين في السفر إلى بلدنا.

وقد تجاهلت هذه القرارات ما أبدته من تأييد قطاعات واسعة في الولايات المتحدة، تشمل معظم المغتربين الكوبيين، لرفع الحصار وتطبيع العلاقات. وهي لا تخدم سوى مصالح مجموعة من الأفراد من أصل كوبي يعيشون في جنوب فلوريدا، يشكلون أقلية معزولة بصورة متزايدة تصر على الإضرار بكوبا وشعبها بعد أن قررا الدفاع بكل الطرق عن حقهما في الحرية والاستقلال والسيادة. واليوم، نؤكد من جديد إدانتنا للتدابير الرامية إلى تشديد الحصار ونؤكد من جديد أن أي استراتيجية تهدف إلى تدمير الثورة الكوبية ستفشل. كما نرفض التلاعب بمسألة حقوق الإنسان ضد كوبا، التي يحق لها أن تفخر بالكثير ولا تحتاج إلى دروس من الولايات المتحدة أو أي جهة أخرى.

ونود أن نعرب عن أشد الإدانة للبيان العدواني والتدخل ضد كوبا والحكومة الكوبية والذي أدلى به منذ ثلاثة أيام من على هذه المنصة الرئيس دونالد ترمب (أنظر A/72/PV.3). ونود أن نذكره بأن الولايات المتحدة، وحيث ترتكب الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تثير مخاوف عميقة في المجتمع الدولي، لا تتمتع بأي سلطة أخلاقية للحكم على بلدي. ونؤكد من جديد أن كوبا لن تقبل أبدا أي شروط مسبقة أو إملاءات، ولن تتخلى عن أي من مبادئها.

وفيما يتعلق بالحوادث المزعومة التي يدعى أنها أثرت على المسؤولين الدبلوماسيين للولايات المتحدة في هافانا، نؤكد بشكل قاطع أن الحكومة الكوبية تلتزم بشكل صارم وعلى نحو جدي بالتزاماتها بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لضمان حماية وسلامة جميع الدبلوماسيين بلا استثناء. بمن في ذلك دبلوماسيو الولايات المتحدة، وأن كوبا لم ولن ترتكب قط إجراءات من هذا القبيل، ولم ولن تسمح على الإطلاق باستخدام أراضيها من جانب أطراف ثالثة لمثل هذه الأغراض.

وندين مبادرة قانون مشروطية الاستثمار في نيكاراغوا التي جرى الترويج لها في كونغرس الولايات المتحدة كجزء من نهج تدخلية يهدف إلى فرض حصار اقتصادي ضد شعب وحكومة نيكاراغوا، اللذين نؤكد دعمنا لهما مجددا.

ونعرب عن تضامننا مع الرئيس السابق السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، ضحية الاضطهاد السياسي الذي يهدف إلى منعه عن طريق نزع أهليته القضائية، من الترشح لانتخابات مباشرة. وسيجد لولا، والرئيسة ديلما روسيف، وحزب العمال والشعب البرازيلي كوبا دائما إلى جانبهم.

ونؤكد من جديد التزامنا التاريخي بحرية تقرير المصير والاستقلال لشعب بورتوريكو.

وندعم مطالبة الأرجنتين المشروعة بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساندوتش الجنوبية وجزر ساوث جورجيا.

وستواصل كوبا الإسهام بقدر الإمكان، وبناء على طلب الأطراف المعنية، في الجهود الرامية إلى تحقيق سلام مستقر ودائم في كولومبيا.

وسنحترم التزامنا بتشاطير إنجازاتنا المتواضعة مع شعوب الجنوب، بما في ذلك الجهود التي يبذلها ٤٠ ٠٠٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة المنشرين في ٦٤ بلدا، والذين يكافحون اليوم من أجل حياة البشر وصحتهم.

في ١٦ حزيران/يونيه، أعلن رئيس الولايات المتحدة، السيد دونالد ترمب السياسة الجديدة لإدارته بشأن كوبا، والتي تمثل انتكاسة في العلاقات الثنائية وتقوض الأساس المنشأ منذ عامين للتحرك صوب نوع جديد من العلاقة بين بلدينا اتسم بالاحترام والمساواة. وقررت حكومة الولايات المتحدة إحكام الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي من خلال فرض عقبات جديدة أمام الاحتمالات المحدودة بالفعل بأن تقوم دوائر الأعمال

طريق التحول الثوري الذي اختاره جميع الكوبيين سياديا لمواصلة تحسين نظامنا الاشتراكي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خميس الجهيناوي، وزير خارجية الجمهورية التونسية.

السيد الجهيناوي (تونس): يسعدني في البداية أن أهني السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أتمنى له التوفيق والنجاح في مهامه. كما أود أن أتوجه بعبارات التقدير للسيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة على ما بذله منذ اضطراره بمهامه من جهود لتكريس المبادئ الأممية السامية وتعزيز الدور المحوري لمنظمتنا في إحلال السلم والأمن الدوليين وخدمة التنمية المستدامة.

ولافوتني في هذه المناسبة، أن أنوه بجهود السيد بيتر طومسون القيّمة، خلال رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

إن موضوع دورتنا لهذه السنة: ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“ يلتقي مع الأولويات التي وضعتها الحكومة التونسية للمرحلة القادمة. وفي هذا الإطار، أود التأكيد على أن تونس قد قطعت منذ عام ٢٠١١، مراحل هامة في مسار البناء الديمقراطي، وأشواط متقدمة على درب التأسيس لدولة القانون والمؤسسات، من أبرزها اعتماد دستور يكرّس القيم الكونية للديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان وتدعيم حقوق المرأة ومكانة الشباب. كما تم تنظيم أول انتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة وشفافة سنة ٢٠١٤، وهي تواصل اليوم بثبات خطواتها كديمقراطية ناشئة لتركيز المؤسسات الدستورية واستكمال الإصلاحات الهيكلية في مختلف المجالات، بناء على رؤية واضحة وتوافق شمل جميع مكونات المجتمع التونسي.

واستنادا إلى النتائج الأولية للتحقيق، الذي أجري على سبيل الأولوية وبعنصر في رفع في أعقاب التعليمات الصادرة من أعلى المستويات في حكومتنا، لم تجد السلطات الكوبية، وقد وضعت في الاعتبار البيانات التي قدمتها سلطات الولايات المتحدة، أي دليل على الإطلاق يمكن أن يؤكد سبب أو منشأ الاعتلالات الصحية المشار إليها فيما يتعلق بالدبلوماسيين الأمريكيين وأسرهم.

إن التحقيق الذي يسعى إلى توضيح هذه المسألة مستمر، وبغية التوصل إلى نتيجة، سيكون من الأهمية بمكان أن نتمكن من التعويل على تعاون سلطات الولايات المتحدة. وسيكون من المؤسف أن تصبح مسألة من هذا القبيل، مسألة ميسية.

وكما أعرب الرئيس الكوبي راؤول كاسترو روث، فإن كوبا مستعدة لمواصلة التفاوض بشأن جميع المسائل الثنائية العالقة مع الولايات المتحدة، على أساس المساواة والاحترام المطلق لسيادة بلدنا واستقلاله. وسنستمر في الحوار والتعاون بكل احترام، في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع حكومة الولايات المتحدة. وبوسع كوبا والولايات المتحدة التعاون والتعايش واحترام كل منا لاختلافات الآخر، وتعزيز كل ما يعود بالنفع على بلدينا وشعبينا، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتوقع من كوبا أن تقدم تنازلات تمس سيادتها واستقلالها.

ولن يوقف الشعب الكوبي مطالبته برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي وإزالته تماما، وسيواصل التنديد بتعزيز تلك السياسة. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ستقدم كوبا مرة أخرى إلى الجمعية العامة مشروع القرار السنوي المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وفي حين تزداد انعدام المساواة، المتمثلة في ثراء القلة وتهميش الكثرة، في عالم اليوم، سيواصل الشعب الكوبي نضاله من أجل تحقيق أفضل مجتمع عادل ممكن. وسنواصل التقدم بثبات على

التحديات التي تواجهها المجموعة الدولية، للتصدي لهذه الآفة التي لا تستثني أي منطقة كانت ولا تعترف بالحدود، بالإضافة إلى ارتباط الإرهاب بكل أنواع الجريمة المنظمة، واستفحال موجات اللجوء والهجرة وظاهرة الاتجار بالبشر وما يترتب عنها من انتهاكات واسعة لأبسط الحقوق الكونية للإنسانية. وإن مكافحة الإرهاب واستئصاله تتطلب منا أكثر من أي وقت مضى تعزيز التعاون الدولي وإرساء شراكة استراتيجية شاملة.

إننا على اقتناع بأن السعي إلى رفع المؤشرات الاقتصادية والتنمية، وضمان مقومات الأمن والسلم الاجتماعيين يتطلبان الانخراط الفاعل للمجموعة الدولية بأسرها في توفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ جميع الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بمواجهة التحديات البيئية والحد من تداعيات التغيرات المناخية على اقتصاديات الدول النامية وظروف عيش مواطنيها.

ومن هذا المنطلق أدرجت تونس هذه الأهداف في خططها التنموية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وشرعت في تنفيذها بالتعاون مع الوكالات الدولية المختصة والهيكل الإقليمية، خاصة الاتحاد الأفريقي باعتبار الترابط الوثيق بين الأهداف وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

ونحن بصدد إعداد التقرير الوطني الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بقصد عرضه على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي تنظمه الأمم المتحدة. ونود أن نؤكد، في هذا الإطار، أهمية أخذ أولويات وخصوصيات كل منطقة وكل دولة في الاعتبار، فيما يتعلق بتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠. ومن شأن التوظيف الأمثل لكافة الآليات الدولية والإقليمية القائمة، خاصة في مجالات تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، أن يعضد جهود الدول الأفريقية في تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة بما

إن كسب الرهانات التنموية، ومقاومة الفساد والنهوض بالاستثمار والقضاء على البطالة وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة، مع التركيز في نفس الوقت على مواجهة آفتي الإرهاب والتطرف، تشكل كلها تحديات مزدوجة اعتمدنا في مواجهتها بالدرجة الأولى على إمكانياتنا الوطنية. ونحن على ثقة بأن الدول الشقيقة والصديقة ومنظومة الأمم المتحدة، ستواصل مساندتها لنا في هذه الجهود، لا سيما في ضوء الوعود الهامة التي قدمتها العديد من الجهات لمساندة مسار التنمية في تونس، خلال المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد والاستثمار، تونس ٢٠٢٠، الذي نظمته بلدنا يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

وأود هنا أن أشير إلى أن تونس اضطرت في إطار مقاومتها لظاهرة الإرهاب أن تسخر جزءا هاما من الإمكانيات التي كانت ترصدها لأغراض تنمية لمكافحة واستئصال هذه الآفة الخطيرة عبر مضاعفة الميزانية المخصصة لدعم قوات الجيش والأمن الوطني.

وتمكنا بفضل وحدة الشعب التونسي وتمسكه بالمسار الديمقراطي، ونمط المجتمع القائم على الاعتدال والتسامح، والانفتاح على الآخر، من مجابهة خطر الإرهاب وإفشال مخططاته وقد مكن ذلك من استعادة مناخ الأمن والاستقرار وتحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية لبلدنا.

فتونس اليوم آمنة شأنها شأن غالبية دول العالم، وتعمل جاهدة لتعزيز مقومات ديمقراطيتها الناشئة والنهوض باقتصادها، عبر القيام بإصلاحات جوهرية للمزيد من التحسين لمناخ قطاع الأعمال، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز السياحة، هدفها في ذلك تحقيق التنمية الشاملة والاستجابة لطلبات شبابها في العمل والعيش الكريم.

وما من شك أن ظاهرة الإرهاب تجد أيضا في تنامي بؤر التوتر واستمرار النزاعات وتعقدها وانتشار مظاهر التطرف العنيف، أسبابا عميقة لتغذيتها، وهو ما يفاقم من حجم

الليبية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حرصت تونس، انطلاقاً من أهمية دول الجوار، على أن تكون مشتركة مع كل من الجزائر ومصر، لكي تتضافر جهود الدول الثلاث ومساعدتها الليبيين على تجاوز خلافاتهم والتوجه نحو الحل السياسي بإشراف الأمم المتحدة.

وإنه لمن الضروري توحيد الجهود الدولية من أجل التأكيد على التعجيل بالتقدم بالمسار السياسي وتقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء الليبيين وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام لليبيا، باعتبار أن منظمنا هي الضامن لتنفيذ أي التزامات دولية والقادرة على مرافقة أي اتفاق معدل بما يتناسب مع قرارات مجلس الأمن ورفض أي دعوات تؤدي إلى الفراغ الذي لن يؤسس إلا للفوضى والانفلات.

إننا نقدر جهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، وندعم خارطة الطريق التي تقدم بها بمناسبة انعقاد الاجتماع رفيع المستوى المعني بليبيا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وخاصة دعوته لجنة الحوار بشقيها عن مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة لإطلاق جولة حوار في إطار بعثة الأمم المتحدة بتونس وإشرافه لإجراء التعديلات التوافقية على اتفاق الصخيرات، آمليين أن تشكل هذه الخطوة انطلاقة جديدة وفعالية للمصالحة والتوافق في ليبيا.

نؤكد اليوم أهمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعاجلة للوضع في سورية عبر حث الأطراف السورية على تغليب المصلحة العليا لوطنهم والسعي إلى حل توافقي يحفظ وحدة سورية الترابية وسيادتها وينهي المعاناة الإنسانية المأساوية التي يعيشها الشعب السوري ويحد من التداعيات الخطيرة التي يمثلها هذا النزاع على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء التدهور المطرد للأوضاع الأمنية والإنسانية في اليمن، الأمر الذي بات يستدعي أكثر من أي وقت مضى مضاعفة الجهود الدولية من أجل دفع

يمكن من القضاء على ظواهر الفقر والتهميش والأوبئة ويؤسس لمجتمعات أفريقية سليمة وعادلة وشاملة ومزدهرة.

وقد بادرت تونس، اقتناعاً منها بأهمية الاعتبارات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة لكافة شعوب العالم، بالتوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لسنة ٢٠١٥، والتزمت بصفة طوعية بتخفيض انبعاثاتها الغازية بنسبة ٤١ في المائة بحلول العام ٢٠٣٠، وهو ما تم تضمينه في المساهمة المحددة وطنياً، التي تم توجيهها لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن تونس المتمسكة بمبادئ الشرعية الدولية ومساندة كل الجهود الرامية إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين، لا سيما عبر تعزيز مساهمتها في عمليات حفظ وبناء السلام الأممية، تعتبر أن تكريس مبادئ العدالة والمساواة في العلاقات الدولية يمر حتماً عبر إضفاء مزيد من النجاعة على عمل منظمة الأمم المتحدة وإصلاح مؤسساتها، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي، حتى يضطلع بمهامه الجسيمة في صون وإحلال السلم والأمن الدوليين.

ولأن أمن واستقرار المنطقة العربية جزء لا يتجزأ من استقرار العالم، فإننا ندعو إلى إيجاد تسويات سياسية عاجلة لقضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، التي تحتاج إلى حل شامل وعادل ينصف الشعب الفلسطيني ويضع حداً لمعاناته ويمكنه من استرداد حقوقه التاريخية المشروعة، لا سيما إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية.

كما أعتقد هذه المناسبة لأؤكد انشغالنا الدائم بالأزمة الليبية، وأجدد التزام تونس بالوقوف إلى جانب أشقائنا الليبيين من أجل حثهم على تجاوز كافة الخلافات والإسراع بإيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة في بلدهم. وفي إطار جهود الوساطة بين الفرقاء الليبيين، بادر فخامة رئيس الجمهورية، الباجي قائد السبسي، بإطلاق مبادرة حول التسوية السياسية الشاملة للأزمة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد دون برامودويناي، وزير خارجية مملكة تايلند.

السيد برامودويناي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أنني أتكلم باسم الجميع هنا عندما أقول إننا نتوجه بقلوبنا ودعاءنا نحو جميع الناس في الدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي التي تواجه الآن آثار سلسلة من الأعاصير المدمرة. ونعرب عن عميق مشاعر المواساة والدعاء لشعب المكسيك الذي عانى كثيرا من الزلزال المميت يوم الثلاثاء.

طيلة الأيام القليلة الماضية، ترددت عبارة "نحن الشعوب" مرات عديدة في الجمعية العامة. إن تايلاند تتشاطر الرأي مع الأمين العام، غوتيريش وكثير من الدول الأعضاء ومؤداه أنه يتعين علينا زيادة التركيز على الناس والتقليل من التركيز على البيروقراطية. يجب على الأمم المتحدة أن تقلص من المناقشات وتزيد من المعلومات عن الأعمال التي تحدث حقا تغييرات على أرض الواقع.

مما يثلج الصدر أن نستمع في الجمعية العامة هذا العام إلى قادة العالم وهم يركزون على الناس. الحياة، والبقاء، فزدهار أي أمة يتوقف على نوعية حياة شعبها. عندما يعيش الناس حياة كريمة، يزدهرون، وفي المقابل، يزدهر كوكبنا. ومن ناحية أخرى، إذا كان يتعين على الناس أن يكابدوا في حياتهم اليومية، ولا يوجد لديهم طعام يأكلونه، ولا مكان يأوون إليه عند النوم، ولا يحصلون على التعليم أو الرعاية الصحية، عندها سيكون النهوض بالأمم حلما لا يمكن أن يدركه المرء. لذلك يجب علينا أن نركز على الناس.

في الواقع، لطالما ركّزنا على شعب تايلند. فقد علمنا ملكنا الراحل، صاحب الجلالة بوميبول أدولياديج، الإصغاء إلى أبناء الشعب والتعلم منهم. وكان يقول لنا إن أولئك الذين يعيشون في المجتمع لديهم معرفة أفضل عن أوضاعهم واحتياجاتهم اليومية. التنمية يجب أن لا تبدأ من أعلى إلى أسفل بل من

المشاورات السياسية لإيجاد حل للأزمة الراهنة بما يحفظ وحدة اليمن الترابية ومناعته ويضع حدا للمعاناة الإنسانية المتفاقمة للشعب اليمني. وبخصوص العراق، فإننا نشيد بما حققه هذا البلد الشقيق مؤخرا، بالتعاون مع التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، من تقدم ميداني هام في حربه على الإرهاب، مع تأكيد تضامن تونس الكامل معه في مكافحته لهذه الآفة.

وفي ظل ما يتعرض له مسلمو الروهينغا في ميانمار، تؤكد تونس إدانتها للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بهذه الأقلية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته ويتدخل سريعا لتوفير الحماية اللازمة لهم وإيصال المساعدات الإنسانية وإنقاذهم مما يتعرضون له من فظاعات.

إن جسامه القضايا والتحديات الماثلة أمامنا، مثل تفاقم بؤر التوتر والنزاع ومكافحة التطرف والإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ودعم حقوق الإنسان وتنفيذ الأهداف الإنمائية وإصلاح أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من القضايا الجوهرية، تؤكد محورية دور منظمة الأمم المتحدة في إيجاد حلول مبتكرة لكسب هذه الرهانات وتبرز حجم المسؤولية التي تقع على عاتقنا لمضاعفة الجهود في مواجهة التحديات التي أفرزتها التحولات الدولية. وأود بهذه المناسبة، أن أشيد بالجهودات القيمة التي يبذلها السيد الأمين العام في سبيل تطوير منظومة الأمم المتحدة وبخاصة مجالات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتكريس البعد الوقائي في حل النزاعات وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود أن أجدد عزم تونس على مواصلة الإسهام الفاعل في العمل الدولي المشترك من أجل إيجاد المقاربات والحلول المناسبة لحمل هذه القضايا بما يحفظ كرامة الإنسان ويسمح لشعوب العالم بتسخير جهودها وطاقاتها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في عالم تسوده قيم التسامح والتواصل الحضاري والتضامن بين الشعوب.

الشاملة منع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ أسرة من الوقوع في براثن الفقر خلال العقد الماضي. إن تايلند بوصفها رئيساً للسياسة الخارجية، والمبادرة العالمية للصحة، ستقدم مشروع قرار في هذه الدورة للجمعية العامة بمناسبة يوم ١٢ كانون الأول/، وهو اليوم العالمي للتغطية الصحية العالمية. ونأمل أن نلقي الدعم من الدول الأعضاء في هذا الصدد.

مثال حديث آخر عن الكيفية التي نركز بها على الناس، إنها استراتيجيتنا الوطنية للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. تهدف تايلند إلى الحد من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وتخفيض عدد الوفيات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحد من التمييز المتصل بنوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية وذلك بحلول عام ٢٠٣٠. نحن فخورون أيضاً بالقول إن منظمة الصحة العالمية قد اعترفت في عام ٢٠١٦ بأن تايلند أول بلد في آسيا، وثاني بلد في العالم، ينجح في القضاء على انتقال العدوى من الأم للطفل جراء فيروس نقص المناعة البشرية، والزهري.

إن العالم يمر بفترة حرجية ويواجه سلسلة من التحديات المشتركة، مثل التطرف والإرهاب، والصراعات الجارية والهجرة غير النظامية، جنباً إلى جنب مع تدهور البيئة وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ثمة قلق آخر وهو التهديد النووي الذي يلوح في الأفق فوق رؤوسنا، ونشعر بأنه أصبح الآن أكثر واقعية من ذي قبل. أن الإنسان في أوقات كهذه يخضع حقاً لامتحان. قبل يومين، وقعت تايلاند وأودعت صك التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. نحن فخورون بكوننا من بين أوائل البلدان التي تفعل ذلك. ونهيب بالآخرين أن يفعلوا ذلك. فبقيامنا بذلك نبعث برسالة إلى أبنائنا وأحفادنا مفادها أننا نتمتع بهم.

تتشاطر تايلاند قلق المجتمع الدولي إزاء الوضع في شبه الجزيرة الكورية، حيث نشجع جميع الأطراف على التوصل إلى حل سلمي، بالاقتران مع التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن.

أسفل إلى أعلى، ويجب أن تختلف باختلاف السياقات المحددة. لقد أرسى جلالته أساس النهج الذي محوره الناس من خلال فلسفة "اقتصاد الاكتفاء"، الذي يشدد على التنمية الذاتية، ويشدد على إمكانية كل شخص لتشكيل مستقبله والعيش في وئام مع الطبيعة. فعندما يكون بوسع كل شخص الإسهام بقدر كبير في مجتمعه، فيقينا ستكون حياة الأمة جيدة.

استناداً إلى فلسفة اقتصاد الكفاية، تتوخى الحكومة الملكية التايلندية حياة مستقرة ومزدهرة ومستدامة لشعبنا وأمتنا. لدينا أطر وطنية رئيسية، وهي دستور عام ٢٠١٧، وإطار استراتيجي وطني عمره ٢٠ عاماً، والخطة الوطنية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، جميعها صيغت للتركيز على الناس أولاً. لقد كثفت تايلاند الجهود الرامية إلى وضع سياسة تنمية تقوم على عدم المركزية لتمكين م سيتأثرون بها وتهيئة المجال لتقدير قيمة الحكمة والمعرفة المحلية.

في الوقت نفسه، تسعى تايلاند إلى الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز القدرات البشرية وتهيئة بيئة مواتية في نموذج التنمية لدينا. حالياً، نهدف إلى بناء اقتصاد قائم على أساس القيمة في إطار سياسة تايلاند ٤,٠. إن الاقتصاد على أساس القيمة يشمل أنواعاً مختلفة من الاقتصاد: اقتصاد دائري، يستخدم الموارد بكفاءة وبطريقة صديقة للبيئة؛ اقتصاد توزيعي، حيث تكون التنمية الشاملة؛ واقتصاد ابتكاري، حيث النمو ينبع من الأفكار والمعارف. ويحتاج الاقتصاد القائم على أساس القيمة، في إطار سياسة تايلاند ٤,٠، الحكمة البشرية حتى أكثر مما يحتاجه من التكنولوجيا العالية. لهذا السبب نركز على شعبنا ونضع دورة تنمية الحياة البشرية بوصفها أولوية بالنسبة لنا.

منذ عام ٢٠٠٢، شرعنا بنجاح في نظام التغطية الصحية الشاملة. هذا النظام يمثل استثماراً في شعبنا ومستقبلنا. وفي الوقت الحاضر، يتمتع ٩٩,٨٧ في المائة من السكان بنوع ما من التغطية الصحية. وقد ساعد نظام التغطية الصحية

أن تكون قادرة على تكييف أعمالها بطريقة مراعية لهذه الاحتياجات والحالات ومتسمة بالمرونة. كما أن عليها معالجة السبب الجذري لكل مشكلة، لا سيما بمعالجة الثغرات الهيكلية والتركيز بدرجة أكبر على الوقاية بدلا من التركيز على علاج الأعراض.

ونتطلع إلى سماع المزيد من التفاصيل بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكيفية تأثيره في العمل على أرض الواقع، والنهوض بالكفاءة في استخدام الموارد وتأثر أعمال اللجان الإقليمية والأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ونود أيضا أن نسمع عن تعبئة الموارد المبتكرة وتعزيز الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ومن شأن الشراكات، لا سيما مع مجتمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار، أن تحقق الدفعة القادرة على إحداث التغيير المطلوبة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا، علينا أن نتعلم حشد كل موطن قوة من مواطن قوتنا الفردية المتنوعة. ويجب أن نضمن أن تكون الحكمة المحلية ومعارف المجتمعات المحلية مقدرة ومدججة في جهودنا. ويجب أن ننشئ ثقافة للشراكات تقوم على أساس الثقة والاحترام المتبادلين. إن تايلند، من جانبنا، تدرك تنوع أوجه قوة جميع أصحاب المصلحة وتقدر هذا التنوع. ونقدر تبادل المعارف والخبرات. وبتلك الروح أطلقت تايلند فلسفة اقتصاد الكفاية من أجل الشراكة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بغية تشجيع تبادل فلسفة اقتصاد الكفاية في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وكجزء من جهودنا لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أيدت تايلند في العام الماضي إعادة فتح مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تايلند، ووفرت الموارد البشرية للمكتب.

وأخيرا وليس آخرا، فإن التركيز على الإنسان لا يتعلق فقط بالعمل بشأن ظروفه الخارجية. فالخطوة الأولى لأي تحول ناجح

تشعر تايلند أيضا بعميق القلق إزاء استمرار العنف والصراعات في أماكن أخرى من العالم، بما في ذلك الوضع في ولاية راخين، التي دفعت في الآونة الأخيرة مئات الآلاف من الأشخاص إلى ترك منازلهم. ونحن ندرك تماما تعقيدات الأوضاع الإنسانية التي لا يمكن حلها بين عشية وضحاها. إن تلك الحالات تتطلب حولا سياسية واجتماعية واقتصادية طويلة الأجل. فاستدامة السلام واستدامة التنمية يجب أن تسيرا جنبا إلى جنب.

من أجل تمكين الناس من العيش الكريم، ويجب أن نبني مجتمعات شاملة يتمتع فيها كل فرد بالشعور بالانتماء ويشعر بأن صوته مسموعا وأن وجهة نظره تؤخذ بعين الاعتبار. يجب أن نمكن أكثر الفئات ضعفا في مجتمعاتنا، أي الذين يعانون الفقر، والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وألا نترك أحدا. ويجب احترام حقوقهم وكرامتهم. ولا بد من أن يحميهم القانون ويوفر لهم التمتع بتكافؤ الفرص في الحصول على العدالة. عندئذ فقط يمكن أن نحقق مجتمعا شاملا حقاً تسوده السلام والتنمية المستدامان.

في الختام، يود وفدي مغادرة الجمعية ومجعبته ثلاث رسائل رئيسية.

أولاً، إن تعددية الأطراف والأمم المتحدة على وجه الخصوص تؤدي دورا كبيرا في تعزيز نوعية حياة أبناء شعبنا. يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات تحويلية لترقى إلى واقع وتوقعات الزمن المعاصر. ويجب تعزيز برامج التنمية، والمساعدة المالية والتقنية، وعمليات حفظ السلام، والجزاءات الأمنية، وتعبئة الموارد، وبرامج حماية البيئة، كلها حقاً تحسن من نوعية حياة الناس. ويجب أن يترك عمل الأمم المتحدة تأثيرا حقيقيا على أرض الواقع.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تحديد التحديات استنادا إلى الاحتياجات والحالات الخاصة بكل بلد، وعليها

غير القانونية للأسلحة النووية وللقذائف قرارات مجلس الأمن المتعددة. ويتعرض للخطر أمن ملايين الناس نتيجة لرفض كوريا الشمالية التقيد بالقوانين والمعايير الدولية.

ويؤكد نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر للتجارب النووية أن كوريا الشمالية هي الدولة الوحيدة التي تقوم حالياً باختبار الأسلحة النووية، والدولة الوحيدة التي تفعل ذلك في هذا القرن. ورد مجلس الأمن بفرض جزاءات اقتصادية قاسية جديدة. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تنفذ جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء الدائمين الخمسة، التي تتحمل مسؤولية خاصة، تلك الجزاءات تنفيذاً صارماً بغية حمل كوريا الشمالية على التخلي عن برامجها غير المشروعة.

ولا بد من الدفاع عن سلطة المجلس والتمسك بها. وستضطلع أستراليا بدورها في المساعدة على تسوية تلك الأزمة. لقد فرضنا بالفعل مجموعة جزاءات مستقلة بالإضافة إلى الجزاءات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن. وسنستكشف خيارات إضافية، إذا واصلت كوريا الشمالية تجاهلها الصارخ لآراء المجتمع الدولي، على النحو الذي يدعمه مجلس الأمن.

ويتعرض النظام المستند إلى القواعد للتحدي على يد الجهات من غير الدول والإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة. ويجب مجابهة الإرهاب العالمي والأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة التي تقوده ودحر هذه الأيديولوجيات. وعانت العديد من الدول، بما فيها أستراليا، من الهجمات الإرهابية. ويمكننا مكافحة الإرهاب بأكبر فعالية وإحاق الهزيمة به إذا عملنا معاً، وتبادلنا معرفتنا ومواردنا. لقد استمر عملنا هذا الأسبوع في اجتماعات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش.

ويمثل استخدام الأسلحة الكيميائية تهديداً خطيراً آخر للنظام القائم على القواعد. ونعلم أن هذه الأسلحة استخدمت في سوريا. وتؤيد أستراليا العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة

هو العمل بشأن أنماط تفكير الناس، لا سيما الأطفال والشباب. وعلينا ألا ننساهم، ويجب أن يسمع صوتهم - فالمستقبل ملك لهم. ولذلك، علينا أن نكفل أن ينشأ أطفال اليوم ليصبحوا مواطنين للعالم بأنماط تفكير عالمية.

ويمكن لأي شخص أن يكون عاملاً من عوامل التغيير. وإذا حظي الناس بحياة كريمة وشعروا بأنهم راضون بما لديهم، فإنهم في نهاية المطاف سيودون أن يعطوا ويشاركوا. إن دورنا كحكومات هو دعم الناس، وتهيئة بيئة تتيح لهم أن يكونوا قادرين على أن يعطوا ويشاركوا، وترك الناس يدفعون عجلة التغيير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جولي بيشوب، وزيرة الشؤون الخارجية في كمنولث أستراليا.

السيدة بيشوب (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أنشئت الأمم المتحدة رداً على الفظائع التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية. وعقدت الدول العزم على منع تكرار ذلك النزاع العالمي الكارثي. وخلال العقود الماضية، عملنا معاً لبناء نظام دولي قائم على القواعد يضمن أنه يمكن تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وأنه يمكن حماية مصالح الدول الأقل قوة من الضغوط العلنية أو القسرية التي تمارسها الدول الأقوى. وذلك النظام يملئ الكيفية التي ينبغي أن تتصرف بها كل دولة تجاه الأخرى. وهو قد دعم ومكن أكبر قدر من التوسع الاقتصادي في تاريخ البشرية. وكانت هناك أوقات خلال العقود السبعة الماضية حينما كان النظام القائم على القواعد معرضاً للضغط. ونحن الآن في وقت تتزايد التحديات التي تواجه ذلك النظام.

إن مجلس الأمن هو القيم على السلام والأمن الدوليين. بيد أنه يجري تحدي سلطة المجلس وتقويضها بل وتجاهلها. وأفزع مثال على ذلك هو كوريا الشمالية. فنظام كيم جونغ - أون يتحدى مجلس الأمن بشكل صريح. وتنتهك برامجه

نظام الأمم المتحدة للإدارة أكثر كفاءة وخضوعاً للمساءلة. ويجب تعيين المزيد من النساء في المناصب العليا. ومن أجل تحقيق الإصلاح، فإن الأمين العام، السيد غوتيريش، بحاجة إلى الدعم الكامل من الدول الأعضاء.

وترتفع مكانة الأمم المتحدة إلى أقصى درجة حينما نعمل معاً من أجل الصالح العام. وصحة ذلك تثبته النجاحات التي تحققت مؤخراً، مثل معاهدة تجارة الأسلحة العالمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة.

وإذا كنا نريد التصدي لتحديات عصرنا، يجب أن نسترشد بروح من التعاون والتوافق. وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع من الأمور الأساسية لنجاح مهمتنا. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر فعالية ومرونة.

وينبغي أن تكون المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أكثر تركيزاً على التنمية الاقتصادية المستدامة الرامية إلى توفير فرص العمل وتيسير الشراكات مع القطاع الخاص. والتنمية الاقتصادية والأمن مترابطان. فلا يمكن تحقيق أحدهما من دون الآخر. وينبغي لكل بلد أن يجد نموذجاً الخاص للرخاء والاستقرار. ومع ذلك، هناك العديد من الدروس التي يمكن أن تستقى من بلدان أخرى، كما أن الكثير من الدعم متاح للدول التي تسعى إلى وضع أطر تنظيمية، لا سيما من أجل دعم الاستثمار الخاص الذي يساعد الاقتصادات على النمو ويهيئ فرص العمل. والمنفعة الاقتصادية يمكن أيضاً أن تقوض بفعل الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان.

ومن خلال خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وإعلان سنداي والصفقة الكبرى الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، يكون لدينا مخطط للعمل العالمي يعالج المشاكل التي لا يمكن التصدي لها إلا بالعمل معاً على التحديات التي نواجهها والتي لا تقيم وزناً للحدود الوطنية. ويشمل ذلك تغير المناخ والأمراض، بما في ذلك الملاريا، وإدارة مواردها المائية

ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحديد من استخدموا تلك الأسلحة المروعة غير المشروعة. ويجب أن يستمر ذلك العمل. وتتولى أستراليا رئاسة فريق أستراليا الذي يبلغ عدد أعضائه ٤٢ عضواً، ويعمل على منع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

إن النظام المستند إلى قواعد تدعمه المؤسسات، وعلى مدى عقود من الزمن، أصبح حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة الصورة الرئيسية لاستجابة الأمم المتحدة للنزاعات والتهديدات الأمنية. وتنتشر حالياً خمس عشرة بعثة من بعثات حفظ السلام عبر أربع قارات. وهي، في كثير من الأحيان، تمثل السلطة الوحيدة التي تحول دون الاختيار المدني والخروج على القانون في البلدان التي تعاني بالفعل من النزاع والفقر واليأس.

وما فتئت أستراليا مؤيداً طويل الأمد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الأسبوع الماضي في كانبرا، احتفلنا بالذكرى السنوية السبعين لأولى تلك البعثات من نوعها، مع الإشارة إلى أنه، في عام ١٩٤٧، كانت أستراليا الدولة الأولى التي نشرت في الميدان مراقبين عسكريين لرصد وقف إطلاق النار في الهند الشرقية الهولندية آنذاك. وساهمنا في ٢٠ عملية أخرى من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونؤيد العمل الجاري لكفالة أن يكون حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة أفضل تدريباً وأفضل تجهيزاً وأكثر فعالية ويتصرفون بمزيد من النزاهة. ويعمل حفظة السلام في بيئات خطيرة ومتقلبة ويمثلون أحد أهم الاستثمارات العالمية في صون السلام والأمن.

وترحب أستراليا بالأمين العام الجديد، الذي التزم بإصلاح الأمم المتحدة من أجل جعلها أكثر فعالية باعتبارها المدافع عن النظام القائم على القواعد والمناصر له. وتؤيد أستراليا تأييداً تاماً الأمين العام، السيد غوتيريش، في ذلك المسعى. وعلى الأمم المتحدة أن تركز على منع نشوب النزاعات، إذ أن ذلك أكثر فعالية من التعامل مع العواقب المأساوية للنزاعات. ويجب جعل

حيث توجد أعداد كبيرة من النازحين المعرضين لخطر المجاعة يشكل متزايد. وتدعم أستراليا أيضاً الأشخاص المشردين بسبب النزاع الدائر في ولاية راخين، ميانمار. ونساهم في تمويل الغذاء المنقذ للحياة لعدد يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

وتسعى أستراليا للانضمام، لأول مرة، إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان بدءاً من عام ٢٠١٨. وأعرب عن امتناني للدعم القوي الذي قدمته بلدان كثيرة لترشحنا. وإذا ما انتخبنا، ستكون عضويتنا في المجلس قائمة على المبادئ والبراغماتية. وستكون أستراليا أول دولة من جنوب غرب المحيط الهادئ في المجلس. وسنعمل على النهوض بجدول أعمال وثيق الصلة بكل من منطقتنا وكوكب الأرض. إن تمكين النساء والفتيات لكي يتسنى لهن تحقيق كامل قدراتهن من شأنه أن يرفع إنتاجية البلد المعني ويدعم استقراره. ونحن سندعم حرية التعبير. فعدد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتم احتجازهم أو الاعتداء عليهم أو قتلهم سنوياً ينبغي أن يكون مبعث قلق بالغ لنا جميعاً. وسندعم الحكومة الرشيدة والمؤسسات الديمقراطية القوية. كما أننا سنشجع على وجود مؤسسات وطنية مستقلة وقوية لحقوق الإنسان من أجل زيادة الوعي بحقوق الإنسان، والتصدي للانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها.

وتفخر أستراليا بأن تكون موطن أقدم ثقافة مستمرة في العالم، وسنسعى جاهدين للنهوض بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية في شتى بقاع العالم. وتؤكد أستراليا مجدداً التزامها بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وسنعمل أيضاً مع الأعضاء الآخرين على تعزيز فعالية مجلس حقوق الإنسان، كيما يتسنى لعمله أن يحدث فرقاً ذا مغزى في حياة الأفراد في أنحاء العالم. ويجب أن يظل المجلس وثيق الصلة بجدول الأعمال الدولي الأوسع، مع الإسهام في بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة ورحيمة.

الشمينة والرق الحديث. ومن الحقائق غير المستساغة أن السخرة وعمالة الأطفال والاتجار بالبشر والرق الحديث تتفشى في العالم. وأستراليا ملتزمة بقوة بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل التصدي العاجل لتلك الجرائم الفظيعة. وفي الشهر الماضي، أطلقت أستراليا وإندونيسيا معاً أول شراكة إقليمية في العالم بين قطاع الأعمال التجارية والحكومات بهدف التصدي للرق الحديث، وواصلنا الدعوة بشأن هذه المسألة مع دول أخرى هذا الأسبوع. وسنعمل على إنهاء هذه الممارسات البغيضة. وأريد أن أثنى على أندرو نيكولا وغريس فورست لإطلاق مؤسسة Walk Free وإلهامنا في عملنا.

إن أستراليا مؤيد قوي لاتفاق باريس، وهنا في الأمم المتحدة أعربنا عن تأييدنا، تحديداً، للتخفيف من حدة المخاطر التي تتعرض لها الشعوب المرجانية، وهي من بين أكثر البيئات النفيسة على كوكبنا، وتدعم التنوع البيولوجي أكثر من كل النظم الإيكولوجية الأخرى تقريباً، كما أن لها أهمية حيوية لمصائد الأسماك في العالم، وهي تحمي سواحلنا وتدر عائداً سياحياً كبيراً. والشعاب المرجانية تحتجز من الكربون أكثر من أربعة أضعاف ما تحتجزه الغابات، وهي عنصر حيوي في جهودنا العالمية الرامية للحد من الانبعاثات. وعلى مستوى العالم، هناك أكثر من ٣٠ موقعاً للشعاب المرجانية مدرجة باعتبارها من مواقع التراث العالمي، بخلاف ٢٩ موقعاً مهدداً. وباعتبارنا الأوصياء على الحاجز المرجاني العظيم، وبما لدينا من خبرة واسعة في إدارة الشعاب المرجانية، نسعى لنقل خبرتنا إلى مواقع أخرى. ونأمل أن نعمل ضمن لجنة التراث العالمي في العام القادم.

وقد عملت أستراليا مع بلدان أخرى بشأن كل من هذه المسائل خلال الأسبوع الماضي. ونحن ندرك أنه بغض النظر عن مقدار عملنا في بناء مجتمعات قوية وذات منعة، سيستمر وقوع الأزمات. وما فتئت أستراليا مساهم قوي في جهود الإغاثة في العراق وسوريا، وكذلك في جنوب السودان والصومال واليمن،

وأوروبا تجد نفسها حالياً في طليعة تغييرات هامة على الصعيد العالمي. فم منذ نهاية الحرب الباردة، لم يكن على أوروبا أبداً أن تواجه كل هذا الكم من التحديات مثلما هو الحال الآن. ونتيجة لأزمة الهجرة، تواجه أوروبا أخطر تهديدات الإرهاب في تاريخها. والاتحاد الأوروبي يواجه أصعب التحديات منذ تأسيسه. وكانت أوروبا الغربية أكثر المناطق أمناً وأماناً وسلاماً على الصعيد العالمي. وقبل بضع سنوات، شاهدنا الأخبار على شاشة التلفاز عن الإرهاب في الشرق الأوسط، وكنا على يقين من أن أوروبا بالتأكيد لن تشهد مثل هذه الأحداث أبداً. وعلى العكس من ذلك، أصبح الخوف من الهجمات الإرهابية جزءاً من الحياة اليومية. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، ابتليت أوروبا بثلاثين هجوماً إرهابياً كبيراً راح ضحيتها ٣٠٠ من الأرواح البريئة.

لقد أصبحت الكنائس والمطارات والشواطئ والحفلات مواقع لتنفيذ الهجمات، التي يمكن أن تتم في غضون ثوان. وبمثل هذا التطور نتيجة مباشرة لظاهرتين.

الأولى هي التدفق الهائل للمهاجرين غير الشرعيين. فخلال السنتين والنصف الماضيتين، دخل ١,٥ مليون مهاجر غير شرعي إلى أراضي الاتحاد الأوروبي دون أي نوع من أنواع الضوابط أو الرقابة أو التنظيم. ومن المؤكد أن هذا قد أتاح فرصة للتنظيمات الإرهابية للاستفادة من ذلك التدفق وإرسال الإرهابيين والمقاتلين التابعين لها إلى القارة الأوروبية.

ثانياً - وسأجاء في هنا البعض بالتأكيد بتحديات المحرمات والمعتقدات - علينا أن نعترف بأن الإجراءات السابقة لتحقيق التكامل الاجتماعي في الجزء الغربي من أوروبا قد باءت بالفشل. فبعض المحاولات الرامية إلى إدماج المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا في السابق قد فشلت تماماً، ونشأت مجتمعات موازية في العديد من الأماكن في أوروبا الغربية.

ونحن جميعاً نسعى جاهدين من أجل تهيئة بيئة يمكن للبلدان أن تنمو وتزدهر فيها، وللأفراد أن يتطلعوا إلى حياة لا يزعجها التهديد بالعنف، في بيئة تنطلق من رؤية مشتركة للسلام والرحمة والمجتمع. ومن جانبها، ستعمل أستراليا مع الآخرين لحماية النظام الدولي الذي يضمن لكل الدول تحقيق مصالحها بشكل آمن، وهي تدعم الاستجابات التعاونية للتحديات العالمية.

والأمم المتحدة يمكن أن تصبح أكثر قوة من أجل تحقيق الاستقرار في عالم يوج بالاضطراب. ويمكنها أن ترقى إلى المثل العليا والمبادئ العالمية التي تأسست عليها. وشعوب عالمنا تتوقع من المنظمة أن تلهم أفضل ما في الطبيعة البشرية، وهذا هو واجبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر زيجارتو، وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد زيجارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية) في البداية، أود أن أهنئ السيد مبروسلاف لايتشاك على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. وبالنسبة لنا في أوروبا الوسطى، فإنه أمر بالغ الأهمية أن ينتخب مرشح من أوروبا الوسطى لهذا المنصب الهام. وهو يبين أن أوروبا الوسطى منطقة قوية حققت النجاح من خلال سياسات تستند إلى العقلانية والحس السليم. وانتخابه، إلى جانب اختيار بولندا عضواً غير دائم في مجلس الأمن، ينهض دليلاً على أن مجموعة فيسغراد قوية وقادرة على أن تتكلم بصوت عال وموحد.

وإذ نجتمع الآن في الجمعية العامة، من الواضح أننا نعيش في أوقات صعبة للغاية. والعلاقات الاقتصادية والسياسية والدفاعية والعسكرية تتغير بسرعة فائقة. وإذ أتيت من أوروبا الوسطى، أود أن ألقى الضوء على ثلاث مسائل هامة للغاية من منظورنا: الهجرة وخطر الإرهاب، والعلاقة بين الشرق والغرب، وحقوق الأقليات القومية.

نقدم العون والمساعدة للطوائف المسيحية في الشرق الأوسط لكي تتمكن من البقاء أو العودة بمجرد انتهاء النزاعات.

فقد أنفقنا حوالي مليوني يورو لإعادة بناء ٢٠٠ منزل في بلدة تللسقف العراقية، مما مكن من عودة أكثر من ٣٠٠ شخص. وأنفقنا ٤ ملايين يورو لبناء المدارس، وتغطية النفقات الطبية، وكفالة قدرة المجتمعات المسيحية على البقاء وتحقيق الازدهار. ونقدم ١٠٠ منحة دراسية على أساس سنوي للشباب الذين تتعرض أسرهم للاضطهاد في المنطقة.

ونحن ندرك أنه ينبغي استرداد حقوق الناس إذا انتهكت. ويجب أن نساعد الناس على البقاء في أقرب مكان ممكن إلى ديارهم، وعلينا أن نساعدهم على العودة إليها في أقرب وقت ممكن. وإننا ندعو إلى تقديم المزيد من الدعم للبلدان التي ترعى اللاجئين القادمين من المناطق التي مزقتها الحروب، مثل تركيا والأردن ولبنان والمنطقة الكردية في العراق. بيد أننا ندرك جميعاً أنه لا يمكن التوصل إلى حل كامل ونهائي لأزمة الهجرة إلا بمعالجة الأسباب الجذرية، التي تشمل التغلب على النزاعات العسكرية خارج حدود أوروبا والقضاء على التنظيمات الإرهابية.

وأود أن أنتقل الآن إلى نقطتي الثانية، وهي العلاقة بين الشرق والغرب. إنني أمثل بلداً صغيراً في أوروبا الوسطى، ونحن ندرك جميعاً أنه يمكن حل النزاعات الدولية الكبرى عن طريق إبرام اتفاقات بين الدول العظمى من الغرب والشرق. ولهذا فإن التعاون العملي بين الشرق والغرب أمر ضروري إذا أردنا القضاء على أخطر الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. ومن ثم، تفخر هنغاريا بالمساهمة بمائتي جندي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

إن التعاون بين الشرق والغرب أمر ضروري إذا أردنا التغلب على الحرب وإحلال السلام في سوريا، مما يمكن الناس من العودة، وذلك للتقليل من ضغوط الهجرة المفروضة على أوروبا. ومن الضروري إحلال السلام في ليبيا، وضمان تحقيق الاستقرار

ويجب أن نعترف صراحة بأننا مصدومون، فبعد الهجمات الإرهابية الوحشية التي وقعت في أوروبا والانتهاكات الواسعة النطاق للقوانين واللوائح الوطنية والدولية، وفقدان الآلاف من الأرواح في البحر الأبيض المتوسط وفي أماكن أخرى، لا يزال هناك قادة لمنظمات دولية وممثلو بلدان قوية يدعون بقوة بأن الهجرة ظاهرة إيجابية ينبغي تشجيعها. وهذا سلوك غير مسؤول للغاية وغير مقبول. فتشجيع وجود موجات من المهاجرين يهدد عشرات الآلاف من الناس - فهناك من يخاطرون بحياتهم من أجل الوصول إلى مكان يعتقدون أنهم قد يجدون فيه نمطاً أفضل للحياة، ومن هم عرضة لخطر الوقوع ضحايا للإرهابيين الذين يسعون إلى الاستفادة من موجات الهجرة تلك.

وموقف هنغاريا واضح تماماً. إن جميع الدول تتمتع بالحقوق الأساسية في ضمان أمن شعوبها وتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك، وجميع الدول لديها الحق الأساسي في حماية حدودها وتحمل المسؤولية عن ذلك، وجميع الدول لها الحق الأساسي في اتخاذ القرارات بأنفسها وتحمل المسؤولية عن ذلك - بما في ذلك القرار المتعلق بمن يُسمح لهم بدخول أراضيها ومن لا يُسمح لهم بذلك.

وقد بذلت هنغاريا جهوداً هائلة للوفاء بالتزاماتها الدولية. فقد أنفقنا ٨٠٠ مليون يورو لا لحماية أنفسنا وحدود هنغاريا فحسب، بل الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، والحدود الخارجية لمنطقة شينغن أيضاً. كما شيدنا هياكل أساسية مادية وحشدنا موارد بشرية. ومرة أخرى، فقد تكلفت جميعها ٨٠٠ مليون يورو.

ولا بد لي أن أذكر الجمعية بأن هذه ليست المرة الأولى في التاريخ التي نقوم فيها بحماية الجزء الغربي من أوروبا، وكذلك حماية أنفسنا. ولكن بطبيعة الحال، بما أننا بلد مسيحي، فإننا نقبل مسؤوليتنا عن تقديم المساعدة لمن هم في حاجة إليها. ومبدأ هنغاريا هو تقديم المساعدة عند الحاجة إليها، ولهذا فإننا

تصف تلك الوثائق نفس النهج الأساسي لسلطات الدولة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بما يشمل اللغات.

ولأسف، اعتمد برلمان أوكرانيا قانوناً جديداً بشأن التعليم على ٥ أيلول/سبتمبر. يحد هذا القانون الجديد بدرجة كبيرة المستوى المكتسب بالفعل من حقوق الأقليات في التعليم واستخدام اللغة. يجرّد القانون الجديد جميع الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات من الحق في تلقى التعليم بلغتهم الأم. من المخجل أن نشهد هذا النوع من التشريعات يعتمد في القرن الحادي والعشرين في بلد يبذل جهوداً كبيرة لإحراز تقدم سريع بشأن عملية التكامل الاقتصادي لاتفاق انتسابه إلى الاتحاد الأوروبي. يميز القانون بشكل واضح ضد الأقليات التي تعيش في أوكرانيا.

تنص المادة ١ من اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم بوضوح على أنه،

”لأغراض هذه الاتفاقية، تعني كلمة ‘التمييز’ أي تفرقة أو استثناء أو قصر أو تفضيل يجري على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو المعتقدات السياسية أو غيرها، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية أو المولد، يقصد منه أو ينشأ عنه إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الإخلال بها“.

من الواضح أن القانون الأوكراني الجديد بشأن التعليم ينتهك بجلاء اتفاقيات الأمم المتحدة والمعايير الدولية. ولذلك، فإننا نشدد على أنه سيرسي سابقة خطيرة جداً، إن لم تتخذ الأمم المتحدة إجراء والتزمت الصمت في هذا الصدد. ونحث بقوة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على بدء تحقيق في القانون الأوكراني الجديدة بشأن التعليم، واستخدام جميع الوسائل الموضوعية تحت تصرفه للتعامل مع الانتهاك الخطير لحقوق الأقليات الأساسية الناجم عن القانون الأوكراني الجديد.

هناك في المستقبل. كما أنه من الضروري معالجة التحدي غير العادي الذي يفرضه الدكتاتور الشيوعي الذي يهدد العالم ببرنامج نووي، منتهاكاً جميع الأنظمة والقيم الدولية الممكنة.

ونحن، سكان أوروبا الوسطى، نقرأ هذا في التاريخ: عندما ينشب نزاع بين الشرق والغرب، من المؤكد أن أوروبا الوسطى هي الخاسر. ولا نريد أن نكون الخاسر بعد اليوم. ولهذا فإننا ندعو إلى إقامة علاقات تعاون أفضل وأكثر واقعية بين الشرق والغرب على أساس الثقة والاحترام المتبادلين لبعضنا البعض وللقانون الدولي.

وفي النقطة الثالثة، والأخيرة، من وجهة نظر أوروبا الوسطى، أود أن أسلط الضوء على أهمية حقوق الأقليات القومية، التي تمثل مسألة حساسة للغاية بالنسبة لهنغاريا، حيث يعيش الملايين من الهنغاريين خارج حدودنا. وتعد حقوق الأقليات القومية من بين أكثر الحقوق حماية في العلاقات الدولية. وهناك إجماع دولي - أو على الأقل نعتقد ذلك - على أنه يجب احترام حقوق الأقليات القومية من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي، وأن التمييز ضد أي جماعة من الأقليات أمر غير مقبول.

ويعد الحق في استخدام اللغة الأم وتلقي التعليم بها من أهم مجالات حقوق الأقليات الوطنية. فلماذا يعد ذلك أمراً بالغ الأهمية؟ نظراً لأن أفضل طريقة لخلق صعوبات أمام الأقليات الوطنية هي منعهم من استخدام لغتهم الأم بموجب القانون. وليس من قبيل الصدفة أن الحقوق اللغوية منصوص عليها أيضاً في مجموعة متنوعة من الوثائق التوجيهية والمعايير الدولية في هذا الشأن، مثل إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية لعام ١٩٩٢، والمبادئ الثلاثة المتعلقة باللغة والتعليم التابعة لليونسكو، ومختلف التوصيات الصادرة عن منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات بشأن تنفيذ الإعلان.

ورغم أنها تظل في العديد من الأوجه قابلة للتحسين، فإن منظمتنا تبقى الوسيلة الوحيدة التي لا يمكن الاستغناء عنها في خدمة الأمم، حيث سبق وأن وصفها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأنها "صرح وئام وتحالف بين كل أمم العالم".

وبعبارة أخرى، أود أن أعرب عن مدى ارتياحنا للموضوع المختار لدورتنا هذه للجمعية العامة والذي يحمل عنوان "مئوية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، وهو ما يوجز بشكل قوي جملة التحديات التي نواجهها. وفي مواجهة تعدد الأزمات وبؤر التوتر والمآسي الإنسانية الشنيعة التي تخلفها، لا يمكننا البتة تأجيل مساءلة الضمير الجماعي حول الأسباب العميقة التي أدت إلى إفلاس نظام الأمن الجماعي الذي سطره الآباء المؤسسون لمنظمتنا كحصن يصون إلى الأبد الأجيال القادمة من ويلات الحروب. لكل هذه الأسباب، وجب علينا أن نتوافق وأن نسعى بغية إصلاح منظمتنا بما يسمح لها بالتكفل بشكل كامل بالمهام التي أنشئت من أجلها، سواء لتفادي النزاعات أو ترقية السلم أو احترام حقوق الإنسان أو تطبيق حق تقرير المصير.

وبالفعل، فقد حان الوقت لإحداث إصلاح جذري لمنظمتنا يشمل هياكلها ونظام تسييرها. وبالدرجة الأولى، لا بد من أن يشمل هذا الإصلاح مجلس الأمن، وكנקطة انطلاق، إعادة تصحيح الظلم التاريخي المترتب عن غياب تمثيل القارة الأفريقية ضمن فئتي أعضاء مجلس الأمن وتوسيعه ليشمل ممثلين لأطراف مهمة على الساحة الدولية.

وأعتقد أن إجماعا متزايدا بات جليا حول ضرورة تفعيل وتعزيز سلطة الجمعية العامة، والتي تدخلت ولأول مرة بشكل مباشر وعلى نحو مبدع في مسار اختيار وانتخاب الأمين العام للأمم المتحدة مانحة إياه ثقة وشرعية متصاعدة في تنفيذ مهامه.

ستقف هونغاري دائما من جانب مع المجتمعات المحلية الهونغارية، بغض النظر عن المكان الذي تعيش فيه في العالم، ولن نخذلها أبدا. هذا هو التزامنا. تلك هي مسؤوليتنا، وهي نابعة من قلوبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد القادر مساهل، وزير الخارجية في الجزائر.

السيد مساهل (الجزائر): أود في البداية أن أتوجه بأحر التهاني إلى معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه المستحق على رأس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، مؤكدا له الدعم التام لبلدي. كما أود أن أعرب عن تقديري وعرفاني لسلفه، معالي السيد بيتر طومسون، وزير خارجية فيجي، للعمل الممتاز الذي قام به خلال الدورة المنصرمة.

خلال كل دورة لجمعيةنا الموقرة، يتكرر تشخيصنا للوضع البائس السائد في العالم. وللأسف، لا تشذ هذه الدورة عن القاعدة، إذ أنها تلتئم في سياق يتسم باستمرار الأزمات القديمة ونشوب نزاعات دموية وبؤر توتر في انتظار تسوية يستعصي اليوم بلوغها أكثر من أي وقت مضى، وهشاشة التوازن الإيكولوجي للأرض بسبب استمرار الضرر الذي لحق به، والفقر المدقع والتخلف والأمراض التي لا تزال تفتك بالملايين من الأشخاص، وأخيرا استفحال التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة الرديفة له والتي تمس مباشرة أمن واستقرار بلداننا.

إن التحديات التي نواجهها لا يمكن التقليل من شأنها أو تجاهلها. وفي كل الحالات، يجب ألا نشك في قدرتنا على مواجهتها وتجاوزها، كما قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لدى ترؤسه للجمعية العامة الموقرة، فإن،

"المسؤولية لا تكمن في التهرب من الواقع، بل في مواجهته بصرامة حذرة". (أنظر A/PV.2243،

الفقرة ٢٧)

إن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الذي يشكل مصدرا له تظل للأسف إحدى الأولويات للأجندة الدولية. فالتهديد الإرهابي لا زال يتسم بالشمولية، كما تذكرنا بذلك المأساة المترتبة عن العمليات الإرهابية المتكررة في منطقة الشرق الأوسط والساحل، فضلا عن القائمة المعتبرة لتلك المسجلة خلال هذه السنة في مناطق أخرى من العالم. وفي نفس الوقت، فإن تمديد ظاهرة التطرف بفضل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي تبرر استراتيجية منظماتنا في مجال مكافحة التطرف العنيف وتدفع المزيد من الدول لمواجهة انتشار معاداة الإسلام فرديا وجماعيا. ومن جهة أخرى، فإن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تفرض على المجتمع الدولي مزيدا من التعبئة بسبب التهديدات الخطيرة التي تنطوي عليها.

إن الجزائر، التي تدرك تماما الأخطار الناجمة عن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في محيطها المباشر، تبقي على أقصى درجات الحيلة على الجبهة الداخلية وعلى حدودها، مُعززةً بذلك التزامها بمكافحة هذه الآفات على المستويين الإقليمي والدولي. ولقد اندرجت تجارب الجزائر هاته في إطار وجيه يتعلق بالديمقراطية ودور المصالحة الوطنية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

إن تطور حركة الهجرة بشطريها الشرعية وغير الشرعية يشكل لا محالة فرصا يمكن استغلالها في مصلحة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا، غير أنها تطرح حالات شديدة الضرر للأشخاص المعنيين بذلك، فضلا عن الدول التي تواجه هذه الظاهرة. وحيث أن موقعها الجغرافي يجعلها في مواجهة تدفقات الهجرة غير الشرعية وبعد أن كانت بلد مصدر وعبر، أصبحت الجزائر اليوم مقصدا لهذه الحركات البشرية، وهي تدرك بذلك تمام الإدراك تعقيد هذه المسألة. إننا نعتقد أنه من الضروري مواصلة البحث معا عن حلول شاملة ومنهجية ومتوازنة مبنية على تقاسم عادل للمسؤوليات، من شأنها أن وأن تحفظ كرامة المعنيين الذين

وإذ وقع هذا الاختيار وبالإجماع على السيد غوتيريش، الذي ندرك مناقبه الشخصية والمهنية، فإنه أكد وعزز صواب هذا الإجراء الجديد.

إن الجزائر، التي تظل وفية للمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ألا وهي احترام استقلال ووحدة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات، واحترام حق تقرير المصير، تعتزم مواصلة دورها وفقا لهذه المبادئ، مُفضلةً الخيار السياسي لتسوية النزاعات سواء في سورية أو اليمن أو مالي أو ليبيا أو في مناطق أخرى من العالم.

وبخصوص البلدين الجارين، فإن الجزائر على قناعة بأن على الماليين انتهاز الحوار والمفاوضات لتجاوز الصعوبات التي تواجه تنفيذ الاتفاق السياسي الذي يجمعهما. كما أنه يتعين على الليبيين تسوية خلافاتهم بأنفسهم تحت إشراف المبعوث الخاص للأمم المتحدة، وبدعم دول الحوار، للحفاظ بذلك على وحدتهم وسلامة ترابهم الوطني.

ومن جهة أخرى، فإن الجزائر تعتقد أن قضية الصحراء الغربية، التي تعتبر مسألة تصفية استعمار تندرج ضمن مسؤولية الأمم المتحدة، لا يمكن أن تجد لها حلا دون ممارسة الشعب الصحراوي لحقه المشروع في تقرير المصير. وفي هذا الإطار، فإن بلدي يأمل أن تعيين هورست كولر كمبعوث خاص للأمم المتحدة للصحراء الغربية من شأنه أن يساهم في استئناف المفاوضات بين طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، واستكمال مسار تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية طبقا للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن جهة أخرى، لا يسع الجزائر إلا أن تعبر مجددا عن أسفها أمام عجز المجتمع الدولي على إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وتؤكد دعمها الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إطار عقد حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة. ومجددا في سنة ٢٠١٧، من أجل ترقية حقوق المرأة.

إن الشباب الذي يمثل ثلاثة أرباع السكان يُعتبر الأولوية الكبرى الأخرى للدولة التي اعتمدت في إطار التعديل الدستوري استحداث مجلس أعلى للشباب. كما تبذل منذ سنوات جهودا مُعتبرة لإدماج هذه القوة الحية في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما عرف قطاع التكوين والتربية جهودا معتبرة للسلطات العمومية لتوفير تعليم لهذه الفئة من المجتمع.

ومن باب الإنصاف فقد صُنفت الجزائر في المرتبة الثالثة أفريقيا والأولى مغاربا في مجال التنمية البشرية. ومن الإنصاف أيضا أن صنف معهد Gallup الدولي لسبر الآراء الجزائر في آب/أغسطس الماضي في المرتبة السادسة للبلدان الأكثر أمنا في العالم.

تلكم هي الرسالة التي أردت أن أوجهها باسم الجزائر في بداية أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لمعالي السيدة أمينة جواهر محمدم، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والتجارة الدولية في جمهورية كينيا.

السيدة محمد (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أحاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين. وأنقل إلى الجميع التحيات الحارة وأطيب التمنيات من رئيس جمهورية كينيا، فخامة السيد أوهورو كينياتا، الذي أشرف بتمثيله هنا اليوم. إن الرئيس ملتزم بجدول أعمال هذه الدورة وبأهدافها إجمالا.

وأهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. كما أهنئ معالي السيد أنطونيو غوتيريش على المشاركة الأولى له في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفته الأمين العام. وأود أن أقول له إنه مما يثلج صدري التزامه بتمكين

دفعهم الخوف والفقر على درب خطير يعرضهم للاستغلال من طرف شبكات الجماعات المنظمة العابرة للحدود.

تمثل خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وبرنامج أديس أبابا لتمويل التنمية مكاسب متميزة تستحق تعبئة كافة الوسائل والطاقات من أجل تفعيلها. ولأجل ذلك، فإننا نعتقد بأننا نمتلك الأداة الرائعة المتمثلة في منظومة الأمم المتحدة للتنمية، والتي يجب أن تضطلع بالدور المنوط بها في دعم ومساعدة الدول النامية على وجه خاص في سياساتها وجهودها الوطنية.

قبل أن أختم مداخلتي، أود أن أتشاطركم بعض الأنشطة التي قامت بها الجزائر على المستوى الداخلي.

بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية، تم اعتماد نمط جديد للتنمية تموز/يوليه ٢٠١٦ يرمي إلى تكريس اقتصاد وطني نشيط في أفق عام ٢٠٣٠ من خلال تحديد معالم تسيير عقلانية للموارد المالية الميزانية تحافظ على المكاسب المحققة من أجل العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني. وفي هذا الإطار، التزمت الجزائر بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال تعبئة الطاقات الوطنية، بما في ذلك كافة الشركاء، لا سيما المجتمع المدني. ويشمل هذا الإجراء كافة القطاعات ويهدف إلى تنويع واسع للاقتصاد الوطني بغرض تحقيق تنمية مستدامة.

وإدراكا لأهمية ترقية حقوق المرأة واستقلاليتها، واعتبارا للعناية التي توليها الأمم المتحدة لهذا الموضوع، لايفوتي أن أبرز التزام بلدي في هذا المجال. فلقد كرس التعديل الدستوري لسنة ٢٠١٦ هذا المسعى الذي انعكست نتائجه على أوضاع المرأة في الأوساط الريفية وعلى مستوى المجالس المحلية والبرلمان بغرفتيه، فضلا على الوظائف السامية في الدولة.

وهو الأمر الذي مكن الجزائر خلال سنة ٢٠١٦ من الحصول على جائزة من الجوائز الممنوحة من الاتحاد الأفريقي في

الأمر مرتبط بما سيكون عليه حجم وشكل هذا التعاون فعليا. وبينما يدور كلام كثير عن الشراكات حاليا، فإننا لا نتحدث بالقدر الكافي عن الدعم العملي والميداني اللازم لجعل هذه الشراكات فعالة في الممارسة العملية. ونحن، كبلد، قد كثفنا الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي قطاع الصحة، على سبيل المثال، توفر حكومتنا الآن خدمات الرعاية الصحية المجانية للأمهات في جميع أنحاء بلدنا. وكخطوة مقبلة، نعزم تغطية خدمات الرعاية الصحية للنساء والأطفال والمراهقين. وفي معرض تأكيد هذا الالتزام قبل عامين، قال الرئيس كينياتا:

”أتعهد باتخاذ ما يلزم من إجراءات مستدامة من أجل وضع حد لجميع وفيات النساء والأطفال والمراهقين التي يمكن الوقاية منها في غضون جيل واحد وضمان رفاههم، وتحمل أنفسنا المسؤولية عن إحراز تقدم بشكل جماعي نحو تحقيق هذا الهدف“.

وبالتعاون مع أسرة الأمم المتحدة في كينيا، أنشأنا أيضا منبرا للشراكة بخصوص أهداف التنمية المستدامة بهدف التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كينيا. ويجمع هذا المنبر بين الحكومة والشركاء في التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة. وقد فتح هذا المنبر آفاقا متنوعة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي يأتي على رأسها توفير الرعاية الصحية الأولية. وأسفرت تلك الشراكة عن تخفيض كبير في الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال. ونحن عازمون على إحداث تحول في مجال الرعاية الأولية لتمهيد السبيل أمام توفير التغطية الصحية الشاملة لجميع الكينيين البالغ تعدادهم ٤٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢١، وهو ما سيكفل تحقيق ما تعهدنا به من عدم تخلف أحد عن الركب.

إن تغير المناخ في منطقتنا يعطل سبل كسب العيش بالنسبة للملايين من الناس ويشعل نزاعات على الموارد المتناقصة، لا سيما الأراضي والمياه. ويخسر اقتصاد كينيا حاليا ثلاثة في

النساء والفتيات في العالم، لأنه، كما قال، ”المساواة في الأمم المتحدة ستُحسن الأداء في الأمم المتحدة“. ويمكنه أن يعول على دعم كينيا بخصوص هذا الالتزام.

إن العالم يواجه تحديات هائلة، تتراوح من الفقر والإرهاب العالمي وتغير المناخ والنزاعات وأوجه عدم المساواة إلى التهديدات التي بدأت تتكشف للنظام الليبرالي الذي يحكم العالم منذ حقبة ما بعد الحرب. وأصبح رفاه الناس، الذين يعاني غالبيتهم العظمى من وطأة هذه التحديات والذين تكتنف الشكوك سبل عيشهم على نحو متزايد، على المحك في جميع تلك التحديات. في معرض وصفه لحالة العالم في زمن الثورة الصناعية، قال الكاتب الإنكليزي تشارلز ديكنز: ”لقد كانت أفضل الأوقات، وكانت أسوأ الأوقات“. ولا تزال مقولته ملائمة لوصف حالة العالم اليوم بكل ما يواجهه من تحديات وما يتيح من فرص.

ترحب كينيا بموضوع الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة: ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. وتؤيد كينيا وتدعم أولويات العمل التي حددها الرئيس لجعل الناس محور التركيز، ألا وهي، السلام ومنع نشوب النزاعات؛ والهجرة؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ والإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ وحقوق الإنسان. إن هذه الأولويات ذات طابع ملح وهي لا تستحق اهتمام الحكومات وحدها، ولكن أيضا اهتمام القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتعترف كينيا بأهمية أهداف التنمية المستدامة باعتبارها استجابة مناسبة للتحديات الملحة التي نواجهها اليوم. وقد كان لنا دور رئيسي في صياغة أهداف التنمية المستدامة بوصفنا الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح باب العضوية، ولا تزال ملتزمين بترجمة تلك الخطة التحويلية إلى إجراءات ملموسة من أجل شعبنا مع عدم إغفال أحد.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتوقف إلى حد كبير على فعالية التعاون الإنمائي لأن ذلك

المكتب تقديم الدعم إلى جميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في وضع المبادرات التي تستجيب للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء. وتمثل أولوياتنا في أعمال مكافحة محددة الأهداف في مجموعات إعداد المتطرفين، وفك ارتباط المنشقين، وتدعيم الاستخبارات وإنفاذ القوانين، ونشر النهج والأدوات الاجتماعية - الاقتصادية على نطاق الحكومة بأكملها بما يتماشى مع الاستراتيجية العالمية.

ويؤيد وفد بلدي التزام الأمين العام بخطة إصلاح الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تتبنى الإصلاحات بهدف التكيف مع المشهد العالمي للقرن الحادي والعشرين، وأن تكون أكثر تكيفا وديمقراطية وفعالية كي تتمكن من تحقيق الغرض المنشود لعالمنا المعاصر. ومما يثير القلق على وجه الخصوص في أفريقيا، أن الأمن لا يزال يهيمن عليه ناد صغير من البلدان يستبعد بقيتنا تماما. ولا يزال هذا الاستبعاد يقوض شرعية مجلس الأمن وكفاءته في حين أن عملياته، من ناحية أخرى، تثير قضيتي المساءلة والشفافية. ولذلك، يتحتم على الأمم المتحدة أن تتبنى إصلاحات في جميع المجالات الأساسية الخمسة التي تم تحديدها. ندعو إلى تمثيل أفريقيا في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، على النحو الوارد في الموقف الأفريقي الموحد.

وفي أوائل أيلول/سبتمبر، عقدنا اجتماعا رفيع المستوى لمناقشة أفضل الممارسات في مجال تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، فضلا عن التدابير الرامية إلى تعزيز الفعالية والكفاءة والمساءلة والقدرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة). وفي هذا الاجتماع، التزمت الدول الأعضاء بالمشاركة في عملية مؤئل الأمم المتحدة. ودعت إلى تحسين تنسيق المسائل الحضرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وإلى إنشاء جمعية للاستدامة الحضرية لتحل محل مجلس

المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي سنويا بسبب تغير المناخ. وقد سنت كينيا تشريعات لتنفيذ اتفاق باريس من أجل معالجة هذه المشكلة. والتزمنا بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، ارتباطا بسيناريو بقاء الأمور على حالها، وrehنا بالحصول على التمويل اللازم ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، على النحو المتفق عليه في باريس. إن قدرة كوكبنا على المحافظة على الحياة في خطر، والحاجة إلى التصدي لتغير المناخ ليست خيارا؛ إنها ضرورة ملحة.

ونثني على الأمم المتحدة لاتخاذها خطوات لتعزيز وترقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع إعلان ريو + ٢٠. ونرحب بالخطوة الرامية إلى تحقيق عالمية عضويته والجهود المبذولة لتعزيز تمويل وقدرة البرنامج كي يفي بولايته التنسيقية الفريدة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويسرني أن أقول إنه، منذ إنشائها، تساعد جمعية الأمم المتحدة للبيئة العالم في إعادة التركيز على البيئة. ومن خلال أعمال الجمعية، التي أصبحت الآن بحكم الواقع البرلمان العالمي للبيئة، فإن القرارات التي تسهم في رفاه كوكبنا باتت تحظى بالاحترام عالميا حاليا.

وأدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى يتمكن من التصدي بفعالية للتحديات البيئية العالمية. وفي هذا الصدد، تصر كينيا على تنفيذ القرار الذي اتخذته رؤساء الدول، والذي أصبح مكرسا الآن في إعلان ريو، بتجميع مهام مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، حيث يوجد مقره في كينيا.

وهذه المسألة تثير قلقا شديدا وما زالت لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه. وليس من قبيل المغالاة التأكيد على أهمية وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كينيا، التي تقع في جنوب الكرة الأرضية.

وترحب كينيا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتتطلع إلى مشاركة قوية ومثمرة معه. ونتوقع من

جنوب السودان حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود عملية التنشيط التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تنشيط عملية السلام من خلال الجمع بين كل الأطراف في النزاع.

كما أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأوضاع في ليبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسورية والعراق. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل الحثيث من أجل التخفيف من التحديات التي تواجه تلك الدول الشقيقة. ومن نفس المنطلق، نؤيد مواصلة الأمين العام الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للشعب الفلسطيني، على أساس حل الدولتين.

ومنذ الستينات، استضافت كينيا أعدادا هائلة من اللاجئين من البلدان المجاورة. ونحن مضيفون كرماء لكن وجود اللاجئين أدى في الآونة الأخيرة إلى تحديات إضافية. وتشمل تلك التحديات، التهريب وقطع الطرق والاتجار بالبشر وتسليح الإرهابيين إلى مخيمات اللاجئين. وفي ضوء هذه التحديات، وقعت الحكومة الكينية، جنبا إلى جنب مع الحكومة الاتحادية الصومالية وفريق الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبدون التنصل من مسؤوليتها تجاه اللاجئين، على اتفاق ثلاثي بشأن العودة الطوعية للاجئين في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن عملية الإعادة إلى الوطن تتقدم ببطء، فإنها منذ ذلك الحين تجري بصورة تتفق مع الالتزامات الدولية. ونحن نتوقع من المجتمع الدولي التكاتف معنا في دعم هذه المبادرة، إذ إنها ستكون اللاجئين من إعادة بناء حياتهم واستعادة كرامتهم الإنسانية، بعيدا عن قذارة مخيمات اللاجئين.

وترحب كينيا بقرار الرئيس القاضي بتنظيم اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة يعنى بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد عملنا، كبلد، على سن قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٠، الذي أدمج في قوانيننا المحلية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الإدارة الذي يضم ٥٨ عضوا في مقرها في نيروبي، كينيا. ونرحب بالثقة في بلدنا التي أعرب عنها الأعضاء.

وليس سرا أن موئل الأمم المتحدة هو من بين وكالات الأمم المتحدة الأقل تمويلا. وتحتاج الجمعية إلى ميزانية كافية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال. وتتطلع كينيا إلى المشاركة البناءة في مناقشات المتابعة في اللجنة الثانية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

وقد أدت كينيا دورا بارزا في السعي من أجل تحقيق عن السلام والأمن في مختلف البلدان، ولا سيما في الصومال وجنوب السودان. وقد أحرز تقدم هائل في الصومال بفضل جهودنا الجماعية كمجتمع دولي. وعلى وجه الخصوص، فإن الانتخابات ذات المصادقية التي جرت العام الماضي وتشكيل حكومة ذات قاعدة واسعة، تُعد لحظة فارقة أُرست الأساس لإجراء تحول ديمقراطي مستقر في الصومال. وبغية توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل والحيلولة دون الانتكاس إلى النزاع، فإننا ندعم تعزيز بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. كما نرحب بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، الذي يمدد بعثة الاتحاد الأفريقي مع مهام أساسية منقحة.

إننا نحث الأمم المتحدة على تقديم المزيد من الدعم إلى البعثة، ولا سيما من حيث التمويل المستدام، حتى تتمكن من التعامل مع التهديدات الأمنية الرئيسية قبل إجراء التخفيض المتوخى في عدد الجنود. علاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا بأن الدعم المقدم من عملية إعادة الإعمار، بما في ذلك تمكين الحكومة من توفير الخدمات الأساسية، سيحسن الثقة وسيساعد على منع نشوب النزاعات في الصومال في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الإنسانية في جنوب السودان ما زالت تثير القلق، وتحتاج إلى اهتمام عاجل. ونحث المجتمع الدولي على توفير الموارد التي تمس الحاجة إليها من أجل المساعدة في إنقاذ الأرواح التي تُرهقها المجاعة. ونتوقع أن تكفل حكومة

القضاء على الفقر والجوع وانتهاكات حقوق الإنسان والتركيز على الناس الذين يكافحون من أجل العيش الكريم.

وبوسعنا إما النجاح أو الفشل. وذلك خيار وقرار، وهو مسؤولية ومهمة تقع على عاتقنا. ولا تقتصر هذه المهمة على مجرد الأرقام أو الإحصاءات فحسب، وإنما تتعلق بالبشر وحياتهم الواقعية. وثمة غاية وقيمة لحياة جميع الناس، ويجب علينا ألا ننسى ذلك.

ومهمتنا ليست سهلة. غير أن أهم الأشياء في الحياة ليست سهلة أبداً، كما يظل الطريق الصحيح عسيراً دائماً. ومن المؤكد أننا نواجه صعوبات. وبسبب الآثار المترتبة عن تغير المناخ وسوء الإدارة والإرهاب والنزاعات أصبح عالمنا يبدو أكثر خطورة وأقل قابلية للتنبؤ، وأكثر فوضوي، على نحو ما قاله الأمين العام. وإن من مسؤوليتنا المشتركة أن نحافظ على التقدم الذي أحرزناه منذ إنشاء هذه المؤسسة، فضلاً عن الوفاء بوعودنا بتحقيق الرخاء للجميع.

وإلى حد كبير، استمر التقدم الاقتصادي والاجتماعي في عالمنا مدفوعاً بالعلم والإجراءات الرشيدة القائمة على الأدلة. ويجب علينا التمسك بشدة بذلك النهج. ولا يمكن لسوى سياسة قائمة على أساس الوقائع والأدلة أن تساعدنا في التصدي للتهديدات المشتركة مثل تغير المناخ وإيجاد عالم قادر على تجسيد قيمنا حقاً. ويوفر اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مخططات لنجاحنا. ويجب علينا الوفاء بوعودنا الآن. فلعوامل الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وغيرها من الآثار المترتبة عن تغير المناخ آثار واسعة النطاق على جميع مجتمعاتنا المحلية. ولا يبدو تغير المناخ أكثر وضوحاً في أي مكان في العالم أكثر مما هو في القطب الشمالي. وتترتب عن ذلك عواقب بعيدة المدى على أنحاء أخرى من العالم. ويسبب ذوبان الجليد في القطب الشمالي ارتفاع مستويات سطح البحر جنوباً. وما يحدث في منطقة القطب

الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكولها لمنع وجمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وسيوفر هذا الاجتماع رفيع المستوى منبرا عالميا متكاملا تشتد الحاجة إليه من أجل زيادة الوعي العام وتبادل الممارسات الجيدة ومعالجة الثغرات التي تساعد على الاسترقاق والاتجار بالأشخاص، بما في ذلك كفاءة إدارة فعالة للحدود، وبناء قدرات موظفي الهجرة، والرصد الفعال لوكالات التوظيف المحلية والدولية.

وترحب كينيا بالاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه. وعلى الرغم من غياب الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء تؤيد المعاهدة. ويبيّن ذلك شواغلنا إزاء الخطر الذي يشكله استخدام هذه الأسلحة على البشرية، والذي ذكرنا به جميعاً نذكر التفجير النووي المنبؤ الذي جرى في ٣ أيلول/سبتمبر. إن اعتماد المعاهدة يجدد فينا الأمل بأنه من الممكن، إذا عملنا معاً، تخليص العالم من الأسلحة النووية.

وفي الختام، فإن كينيا تؤمن إيماناً راسخاً بتعددية الأطراف. إننا نعتز بالدور الرائع الذي قامت به الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام في عالمنا، وفي توفير منبر عالمي للتعاون والتضامن بين الدول. نحن نعرف أنّ بإمكان الأمم المتحدة أن تفعل ما هو أفضل. ونعتقد أن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة قد أعطت الأمم المتحدة مخططاً لتحقيق قدر أكبر من السلام في عالمنا وجعل العولمة والتنمية عادلين ومنصفين للجميع. وهذا هو المستقبل الذي نريده لأنفسنا وللأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غودولاوغر ثور ثوردارسن، وزير خارجية جمهورية آيسلندا.

السيد ثوردارسن (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعيش في عالم من الفرص. ولم نتح لنا قط هذه الإمكانيات من أجل

وشهد العصر الحديث أيضا تزايدا في عدد الجهات الفاعلة من غير الدول - وهو أمر لم يخطط له نظامنا القائم. وقد سعى الإرهابيون إلى تقويض الثقة والتسامح داخل مجتمعاتنا المحلية. ويجب علينا تحديد دوافع التطرف العنيف والإرهاب إلى جانب تحسين آلية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويكمن الإخفاق في تحقيق التنمية في صميم النزاعات والتطرف العنيف. ولذا يجب على خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ أن تظطلع بدور هام في ذلك.

والواقع أن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ تعد إنجازا هاما. وترتكز الخطة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فحقوق الإنسان والسلام والتنمية عناصر أساسية لا غنى عنها ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالنجاح في تنفيذ الخطة. ونأخذ على محمل الجد تحذير الأمين العام بأن تجاهل حقوق الإنسان آفة وهي آفة تواصل الانتشار شمالا وجنوبا وشرقا وغربا.

ويؤدي انتهاك حرية التعبير والحق في حرية التجمع والحقوق الأساسية للمرأة جميعا إلى تقويض خطة عام ٢٠٣٠. كما تؤدي حالات القتل خارج نطاق القضاء وقمع الأقليات والحرمان من الحق في المعارضة الشرعية إلى انتكاس التنمية المستدامة على مدى عدة أجيال أحيانا. وأود هنا أن أعرب عن بالغ القلق إزاء الوضع غير المقبول على الإطلاق لجماعة الروهينغا في ميانمار.

وتدرك آيسلندا على نحو مباشر الإمكانات الهائلة التي ينطوي عليها تحقيق المساواة بين الجنسين. وإلى جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها شريكا رئيسيا، تعد آيسلندا داعما مخلصا للحقوق الإنسانية للمرأة. وما زلنا نواصل العمل بنشاط على إشراك الرجال في الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين. ولا شك أن رئيس وزراء بلدنا في طليعة الدعاة إلى حركة "الرجل نصير المرأة". ونحن ندعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومبادرة "هي تقرر" بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، فضلا عن الاستمرار في تعزيز مشاركة المرأة في خطة السلام والأمن.

الشمالي لا يبقى في تلك المنطقة وحدها. وإذ نفي بالتزاماتنا بموجب اتفاق باريس فإننا نهدف إلى الحد من الانبعاثات بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ بصورة جماعية مشتركة مع البلدان الأوروبية. ولا تزال آيسلندا ملتزمة بتحقيق ذلك الهدف.

ومنذ إنشاء هذه المؤسسة، لا يزال النظام الدولي القائم على القواعد يشكل أساسا لتحقيق السلام والرخاء. ويؤدي انتهاك سيادة القانون من قبل حكومات معينة إلى تقويض استقرار النظام الدولي نفسه. وندين بأشد العبارات الإجراءات غير المشروعة للقادة الكوريين الشماليين، وندعوهم إلى قبول العروض السخية للعودة إلى طاولة المفاوضات. وشهدنا في نهاية المطاف خلال الأسابيع الماضية، مجلس أمن موحد يعمل بحزم وبصورة بناءة للدفع من أجل الحوار وتدابير بناء الثقة، مع مواصلة الالتزام الحازم بتعزيز الجزاءات في مواجهة الاستفزات المستمرة.

وقد شكل استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الحكومة السورية ضد شعبها انتهاكا صارخا للقانونين الدولي والإنساني وتطلب استجابة حازمة له من قبل المجتمع الدولي. وقد أدت النزاعات الداخلية المعقدة إلى تشريد الأشخاص ومعاناتهم على نطاق واسع ويلوح أيضا شبح المجاعة الوشيكة في كثير من المناطق، بما في ذلك في اليمن. ولا تزال مسألة الصحراء الغربية دون حل وتسبب تصاعد التوترات. ويعد تجاهل سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية اعتداء خطيرا آخر على نظام دولي قائم على القواعد.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وإلى جانب عدة بلدان أخرى، واصلت آيسلندا دعوة مجلس الأمن إلى إدراج المنظورات الطويلة الأجل في إطار ولايات البعثات التابعة له ووضع الأسس اللازمة لتحقيق السلام الدائم.

تلك البلدان حقا. ولذا توجه آيسلندا قدرا كبيرا من المساعدات الثنائية إلى أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونركز في ذلك على مجالات خبرتنا الفنية مثل الطاقة ومصادر الأسماك، في ذات الوقت الذي نواصل فيه التركيز أفريقيا على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

ولأجل تبادل معارفنا وخبراتنا، تستضيف آيسلندا برامج جامعة الأمم المتحدة في مجالات إدارة مصادر الأسماك والطاقة الحرارية الأرضية واستصلاح التربة بالإضافة إلى برنامج جامعة الأمم المتحدة المتعلق بالشؤون الجنسانية. وتواصل آيسلندا العمل بنشاط لزيادة استخدام الطاقة الحرارية الأرضية المستدامة عن طريق إقامة المشاريع والشراكات مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وبرنامج الطاقة المستدامة للجميع والبنك الدولي. ونقدم الدعم أيضاً للعمل الجاري في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بغية تعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق استصلاح التربة.

ومواصلة منها لتقليد القيادة في شؤون المحيطات، أسهمت آيسلندا بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات الذي انعقد في وقت سابق من هذا العام. وتشمل التزاماتنا العديدة الحد من وجود القمامة البحرية والمواد البلاستيكية في المحيطات، وهي مسألة يجب أن تتعاون فيها الحكومات والأعمال التجارية والأفراد. وأود أن أرحب بتعيين الأمين العام للسيد بيتر طومسون مبعوثاً خاصاً له فيما يتعلق بالمحيطات. وتنتقل إلى العمل مع السيد طومسون.

ولا شك أن إطلاق إمكانات إحداث التغيير لدى السكان والقطاع الخاص يشكل عاملاً أساسياً لتحقيق النجاح. ويجب علينا في مجال التمويل من أجل التنمية أن ندرك بوضوح أن التعاون الإنمائي، بالرغم من أهميته البالغة، لا يشكل سوى جزء ضئيل مما هو مطلوب بالفعل. ويعد الحكم الرشيد ووجود

وأثني على الأمين العام لالتزامه بتحقيق المساواة بين الجنسين في إطار الأمم المتحدة وعزمه على التصدي لمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسين من قبل حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة - بوصفهما خيانة للمدنيين المكلفين برعايتهم ولقيم الأمم المتحدة نفسها.

وفي بداية القرن العشرين كانت آيسلندا إحدى أفقر بلدان أوروبا الغربية، إلا أننا أصبحنا الآن أحد أغنى بلدان القارة. لماذا هذا؟ تكتسي الإجابة عن ذلك السؤال أهمية بالغة فيما يتعلق بالنهج الذي نتخذه إزاء المهمة المطروحة أمامنا، ألا وهي الوفاء بوعودنا لسكان هذا العالم الذين يكافحون من أجل حياة كريمة، مع ضمان تحقيق الفائدة لجميع سكان عالمنا هذا - أي عالم الفرص. ويشكل انتقال آيسلندا من حالة البؤس والفقر إلى عالم الغنى والثروات مثالا نموذجيا على قوة التجارة الحرة. فقد تمكنا من الوصول إلى الأسواق الأجنبية الكبرى وبيع منتجاتنا فيها، وبفضل ذلك تسنى لنا تغيير مصيرنا.

وفي كل عام نجتمع هنا في عاصمة التجارة الحرة لنواصل الحديث عن أهمية القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم. وإذا يمكننا الحديث كما نشاء، فهل يمكننا السير على طريق الأفعال؟ بوسعنا حقا أن نفعل شيئا حيال ذلك. يمكننا أن نفتح أسواقنا، ويمكننا السماح للبلدان الأكثر فقرا بالتجارة الحرة مع مستهلكينا. فلنواصل التجارة إذن ولنضع في الاعتبار أن التجارة الحرة ليست مجرد تبادل السلع أو تقديم الخدمات مقابل المال فحسب.

بل وتعمل التجارة الحرة على تشكيل العلاقات. فالتجارة الحرة تعني التفاعل والتفاهم بين الناس وتنقلهم بصرف النظر عن لوهم أو دينهم. والتجارة الحرة أقوى أداة لتحقيق السلام ووصونه.

وفي حين لا تزال أسواق أغنى بلدان العالم مغلقة أمام أشد البلدان فقرا، فإن من واجبنا أن نقدم المساعدة الإنمائية إلى

الاقتصادي، بنفاذ البصيرة التي مكنتهم من إنشاء الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

ومثلما جرى تحديد هذا المبنى بنجاح كبير قبل بضع سنوات فقط، فإنه ينبغي تحديد الأمم المتحدة أيضا كي تكون ملائمة لتحقيق الغرض المنشود منها في عصرنا الحديث هذا. ونحن ندعم بقوة عمل الأمين العام في مجال الإصلاح الإداري، فضلا عن الإصلاح الإنمائي وخطته المتعلقة بالحفاظ على السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة مارغوت فالستروم، وزيرة الخارجية في السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): لقد صرح الأمين العام السابق، داغ همرشولد، في عام ١٩٥٤، بأن الأمم المتحدة لم تنشأ لكي تأخذ بأيدينا إلى الجنة، إنما لإنقاذنا من الجحيم. ولا تزال الحاجة إلى أمم متحدة تهدف إلى إنقاذ البشرية من أسوأ نزعات النفس البشرية قائمة. بيد أنه يتعين علينا أن ندرك، في هذه الأيام التي يسودها عدم اليقين، ما هو إيجابي في عالمنا وفي الأمم المتحدة وبنينا عليه.

وقد بين أميننا العام، في خطابه الهام الذي تلاه يوم الثلاثاء (أنظر A/72/PV.3)، التهديدات والتحديات التي نواجهها وكيف يمكننا التغلب عليها. وسوف يعتمد تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر على عملنا الجماعي. وهذا هو وقت تعددية الأطراف وليس وقت اتخاذ الإجراءات أحادية الجانب. ويجب علينا أن نغتني الفرصة التي تتيحها لنا أو أن نخاطر بتحمل العواقب اللاحقة. والأمم المتحدة في صميم ذلك الجهد. فهي حيز مخصص لتمكين العالم من إيجاد حلول للتحديات المشتركة لعصرنا. وعلى الرغم من الانتقادات التي لها ما يبررها في بعض الأحيان، فلا شك أننا ما زلنا نؤمن بقوة الأمم المتحدة. وإلا لما كان رؤساء الدول ورؤساء الوزراء والمؤسسات التجارية والصناعية وقادة المجتمع المدني حاضرين هنا هذا الأسبوع. وأعتقد أننا

مؤسسات فاعلة، فضلا عن احترام حقوق الإنسان وضمان الفرص المتساوية عناصر أساسية لإحراز التقدم الاقتصادي الشامل للجميع، وهو أمر يتوقف في نهاية المطاف على الإرادة السياسية للقادة. ولا غنى عن تهيئة بيئة مواتية لممارسة الأعمال التجارية والاستثمار لكونها عنصرا أساسيا لتحقيق النمو.

وتعتقد آيسلندا اعتقادا راسخا في إمكانات العولمة والتجارة الدولية بوصفهما محركا للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويجب علينا مواصلة الدعوة إلى نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف ويستند إلى القواعد في إطار منظمة التجارة العالمية. ويجب علينا في الوقت نفسه أن ندرك التدابير اللازمة لتمكين أقل البلدان نموا من المشاركة على أساس شروط عادلة. وإذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فليس هذا هو الوقت المناسب لإقامة الحواجز التجارية.

ويتطلب الوضع المزري الذي يعيشه ٦٥ مليون شخص شردوا من ديارهم بسبب النزاعات والمصاعب الاقتصادية وتغير المناخ إيجاد حل عاجل له. فالطريقة التي نتصدى بها لمسألة الهجرة بوصفنا مجتمعا دوليا ستحدد صورتنا أمام الأجيال القادمة. وستتيح لنا العملية المقبلة، الرامية إلى إبرام الاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الفرصة لوضع نهج جديدة وشاملة لمواجهة التحدي الحالي. ويجب أن تستند تلك النهج إلى القانون الإنساني واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، ولا سيما الأطفال. وينبغي ألا ننسى بوصفنا مجتمعات محلية مضيضة، المساهمة الإيجابية التي يمكن أن يقدمها المهاجرون إلى جهود تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

وما برحت آيسلندا تستقبل عددا متزايدا من اللاجئين، إضافة إلى تقديم المساعدة السخية إلى وكالات الأمم المتحدة العاملة في البلدان المجاورة لسوريا. وسنواصل القيام بدورنا. وقد تحلى أجدادنا، الذين عانوا جراء الحرب العالمية الثانية والكساد

بعضها بعضاً. وكرد فعل لذلك، يجب أيضاً الربط بين جميع ركائز منظومة الأمم المتحدة وجهودنا الثنائية وأن يعزز بعضها بعضاً. وقد يعني ذلك اتباع سبل جديدة للعمل والتفكير.

تؤيد السويد تأييداً تاماً مبادئ الإصلاح التي حددها الأمين العام: منظور على الصعيد القطري ويركز على الناس، والتكافؤ بين الجنسين، لامركزية المسؤولية وصنع القرار، وإصلاح إجراءات الميزانية. إن الأمين العام غوتيريش ونائبة الأمين العام السيدة محمد يحظيان بدعمنا الكامل في الجهود التي يبذلانها.

وإننا من جانبنا، بوصفنا دولاً أعضاء، علينا مسؤولية التصرف بشكل متسق وتجنب الإدارة التفصيلية وضمان التمويل المستقر الكافي على المدى الطويل. ومن الضروري توفير تمويل أكثر مرونة. ونؤمن إيماناً راسخاً بالتمويل الأساسي وغير المخصص. ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بالانتقائية لمراعاة المصالح الداخلية؛ فذلك لن يمنح المنظمة الاستقرار الذي تحتاج إليه.

وأنا فخور بأن أقول إن السويد ستزيد ميزانياتها للتعاون الإنمائي بنحو ٣٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨، لتصل إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق والوفاء بالتزامنا بتكريس ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى الكلمات، سندعم جهود الأمين العام بالكروونات بإتاحة مزيد من التمويل المرن الإضافي من أجل الإصلاح.

وعلى المدى القريب، وفي مواجهة مستويات قياسية من الاحتياجات الإنسانية، يتطلب نظام المساعدة الإنسانية تمويلاً عاجلاً لإنقاذ الأرواح والحد من المعاناة. وفي الأجل الطويل، من شأن الاستثمار في خطة العام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام أن يبنيا القدرة على الصمود.

وأود أن أركز على ثلاثة مجالات محددة في الجزء المتبقي من ملاحظاتي.

جميعاً ندرك أن العمل الانفرادي في مواجهة التحديات العالمية الجارية لم يعد خياراً.

وقد تمكنت الأمم المتحدة، التي أنشئت لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب وتعزيز مستوى الحياة والارتقاء بها وإتاحة مساحة أكبر من الحرية، من الحيلولة دون تكرار الحروب المأساوية التي سبقت تأسيسها. وقد انخفضت معدلات الفقر المدقع إلى مستوى تاريخي. وما يزال العمر المتوقع يحقق ارتفاعاً. ويتم الوصول إلى ملايين الأشخاص كل عام لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة لحياتهم.

وتعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة الحفاظ على السلام أمثلة ساطعة على ما يمكننا أن نحققه معاً. وتمثل تلك الاتفاقات استراتيجيات لأجل مستقبلنا المشترك. ويجب علينا أن نكفل الآن أن يكون لدى المنظمة ما يلزم من الهياكل والأدوات التي تمكنها من دعم البلدان في تنفيذ تلك الاتفاقيات. ويدل الدعم الواسع النطاق الذي تحظى به خطة الأمين العام الإصلاحية على مدى الأهمية التي نوليها لجعل الأمم المتحدة منظمة فعالة ودورها كمحور للتعددية، فضلاً عن كونها محفلاً للوفاء بالتزاماتنا المشتركة. ويبين نطاق الإصلاحات التي اقترحتها الأمين العام ونائبة الأمين العام مدى تعقيد المهام المطروحة.

ويجب أن يُحسّن هيكل السلام والأمن من منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ولا بدّ من إعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل جذري صوب تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري توفير المهارات والنظم الإدارية الحديثة لإحداث هذه التغييرات. والأهم من ذلك أننا يجب أن ندرك أنه لا يمكن القيام بتلك الإصلاحات في معزل عن بعضها البعض. فالناس لا يعيشون حياتهم مجزأة - ويجب أن تكون احتياجاتهم محورية. إن السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان أمور يعزز

والحاجة إلى الاستراتيجيات السياسية الطويلة الأجل التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية. وأعتقد أننا نحرز تقدماً. وهذا ما يتضح من تأييد المجلس التوصل إلى حل سلمي للأزمة في غامبيا، وعملية السلام في كولومبيا، والتحويلات الجارية في ليبيريا وكوت ديفوار، فضلاً عن تعاونه مع الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال. وسعت السويد، بصفتها رئيساً لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، إلى تعزيز حماية الأطفال في مناطق النزاع. إن حماية الأطفال اليوم تمنع النزاعات غداً.

ومع ذلك، علينا أن نفعل المزيد. والحالة في ميانمار هي مثال مؤرق حيث بقيت الأسباب الجذرية للنزاع دون حل، لتحدث عواقب مأساوية. ومن الملح الآن إنهاء العنف وحماية السكان واحترام حقوق الإنسان والسماح بالعودة الكريمة. إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أمر ضروري. وتؤيد السويد توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين. ونحث حكومة ميانمار على تنفيذ تلك التوصيات دون تأخير.

وفي سورية، فشل المنع أيضاً. والثلث الذي دفعه البلد ومواطنوه كان مروعاً ولا يمكن تصوره. وستواصل السويد العمل من خلال المجلس لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد والتوصل إلى حل سياسي، الذي هو الخيار الوحيد للسلام الطويل الأجل والمستقبل أفضل لسورية.

وفي جنوب السودان، تحمل السكان المدنيون وطأة ما يقرب من أربع سنوات من نزاع مدمر. وأرحب بالمبادرات التي اتخذتها مؤخراً البلدان المجاورة لجنوب السودان. وإنني أحث الحكومة وجميع الأطراف الأخرى على زيادة وصول المساعدات الإنسانية وإلقاء أسلحتها والدخول في عملية جدية لإنهاء النزاع.

إننا نواصل الانخراط الطويل الأمد ومحاولين المضي قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط. وكما قال الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة، فإن الحل القائم على وجود دولتين

أولاً، انضمت السويد إلى مجلس الأمن قبل تسعة أشهر. وبما أن الجمعية العامة انتخبتنا لعضوية مجلس الأمن، فمن الملائم أن أقدم تقريراً إلى أعضائها عما كنا نقوم به بالنيابة عنهم. إن نهجنا في المجلس بسيط. في الوقت الذي يأتي كل منا بمنظوره الوطني الخاص ولن نتفق دائماً فيما بيننا، فنحن تربطنا معاً بصفتنا أعضاء في المجلس مسؤولية عن ميثاق الأمم المتحدة والعالم.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل السويد مع جميع الدول الأعضاء على الخروج بنتائج مجدية من مناقشات المجلس. ونعمل على نحو وثيق مع الأعضاء المنتخبين الآخرين، الذين يمثلون عموم الأعضاء ويقدمون منظورات هامة. كما نتحدث مع العديد من أعضاء الجمعية العامة كجزء من التزامنا بالتحدث مع البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس، وليس بخصوصها وحسب.

إن تحقيق نتائج حقيقية لمن هم في أمس الحاجة إليها هو مسؤولية تتجاوز مصالحنا الوطنية. وتزايدت الاحتياجات. وعدد النزاعات الكبرى آخذ في الارتفاع. مع ذلك، وكما قال الأمين العام، إن الحرب والسلام ليسا أمرين حتميين؛ فهما ينتجان عن الخيارات التي نتخذها. لم يأت العديد من النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس لأننا لم نتوقع حدوثها - فالعلامات كانت هناك - ولكن لأننا أخفقنا في الاستجابة مبكراً أو بالسرعة الكافية.

وعلاوة على ذلك، لا تعني الوقاية مجرد اختيار الإصغاء إلى التحذيرات عندما تصدر فحسب، بل الاستثمار في المجتمعات السلمية لتلافي أسباب نشوء النزاعات أصلاً. وبصفتنا قادة داخل مجتمعاتنا المحلية وقيادات وطنية، يجب علينا اختيار السلام والاستثمار في السلام وتحقيق السلام. ويجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة مصممة بحيث تدعمنا.

لقد جعلت السويد منع نشوب النزاعات أحد الأركان الأساسية لعضويتنا بمجلس الأمن. وقد شددنا على حاجة المجلس إلى الاعتراف بأولوية السياسة في ولايات حفظ السلام

إن سياسة السويد الخارجية فيما يتعلق بالشؤون النسائية برنامج للتغيير، يهدف إلى زيادة الحقوق والتمثيل والموارد لفائدة جميع النساء والفتيات بناء على واقع حياتهن. ونحن نحث جميع البلدان على أن تضع سياسات خاصة بها فيما يتعلق بالشؤون النسائية وأن تكفل معاملة الجميع - النساء والرجال والفتيات والفتيات - على قدم المساواة.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بمسؤوليتنا المشتركة عن التنمية العالمية. فخطة عام ٢٠٣٠ توفر السبل المؤدية إلى تحقيق المجتمعات السلمية والمستدامة والمنصفة التي نصبو إليها. وتتقاسم جميع البلدان - الغني والفقير - مسؤولية تحويل ذلك الوعد إلى واقع بالنسبة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم. ولن تستطيع الحكومات وحدها فعل ذلك. فلجميع أصحاب المصلحة من جميع قطاعات المجتمع أدوار يضطلعون بها. وسيكون ضمان تحول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم تلك الجهود أمراً حاسماً.

وسيكون قياس التقدم الذي نحرزه في مقابل أهداف التنمية المستدامة أمراً أساسياً لأغراض صنع القرار والمساءلة على حد سواء. وقد وضعت السويد مجموعة من الأهداف الوطنية، ترتبط بأهداف التنمية المستدامة وميزانيتها الوطنية، نستخدمها لقياس التنمية في مجتمعاتنا. وكما نعلم جميعاً فإن قوة خطة ٢٠٣٠ تكمن في أوجه الترابط بين جميع الأهداف الـ ١٧. فلكل هدف نفس القدر من الأهمية والترابط. غير أنني أود أن أسلط الضوء على هدفين من تلك الأهداف.

أولاً، سأتناول هدف الحد من عدم المساواة. فقد فتحت العولمة العالم وعززت النمو الاقتصادي العالمي وانتشرت مئات الملايين من الناس من براثن الفقر. بيد أننا أخفقنا في توزيع فوائد العولمة بالتساوي. يجب علينا أن نحسن أداؤنا. وقد أطلقت السويد، في عام ٢٠١٦، إلى جانب مجموعة أساسية أولية من الدول ومؤسسات الأعمال التجارية والنقابات - كجزء من إسهامنا - الصفقة العالمية من أجل العمل اللائق والنمو الشامل

هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. ولا يمكن إلا لتسوية عن طريق التفاوض بين الطرفين وإنهاء احتلال دام ٥٠ عاماً أن تحقق هدف وجود إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. إننا بحاجة إلى تسوية النزاع مرة واحدة وإلى الأبد. ومن شأن القيام بذلك أن يترتب عليه آثار بالنسبة للسلام تتجاوز نطاق الأراضي المقدسة والشرق الأوسط نفسه.

ولعل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين هو الاستفزازات غير المقبولة والمتكررة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في متابعة برنامج للأسلحة النووية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إجراء المزيد من الاختبارات والوفاء بالتزاماتها الدولية والعودة إلى طريق الحوار الصادق بشأن نزع السلاح النووي. ويجب على جميع الدول أن تنفذ التدابير التي قررها مجلس الأمن. ويجب أن تقتزن الجزاءات بالجهود السياسية الرامية إلى تمهيد السبيل للتوصل إلى حل سلمي. ونرحب بتعهد الأمين العام بأن يتيح مساعيهِ الحميدة لهذا الغرض.

يتطلب تحقيق سلام دائم إشراك جميع السكان، بما يعني أن المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة ينبغي أن ترتبط ارتباطاً أصيلاً بجميع جهودنا الرامية إلى الحفاظ على السلام. وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية - المرأة والسلام والأمن.

وكمثلاً لأول حكومة مدافعة عن الشؤون النسائية في العالم، فهذه المسألة قريبة إلى قلبي. ومن خلال الحديث مع العديد من أعضاء الجمعية العامة، أدركت أنني لست وحدي في اقتناعي الراسخ بأن مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن أمر ضروري لتحقيق السلام المستدام. ويجب أن يكون ضمان مشاركة المرأة في صميم جهود إصلاح الأمم المتحدة.

تعمل السويد بلا كلل من أجل وضع خطة المرأة والسلام والأمن موضع التنفيذ في جميع جوانب عمل مجلس الأمن، من تقديم التقارير من المنظور الجنساني في ولايات البعثات، إلى إضافة معيار إدراج للعنف الجنسي والجنساني في نظم الجزاءات.

العالمي قويا بدخول ١٦٠ دولة كأطراف في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ حتى الآن.

لقد قال لنا الأمين العام في خطابه يوم الثلاثاء، إن علينا أن نعمل معا يدا واحدة، لأنه لا يمكننا أن نفي بوعد ميثاق الأمم المتحدة والنهوض بالكرامة الإنسانية للجميع، إلا معا كأمم متحدة. إنه على حق. ربما لم يسبق أبدا لعبارة "إننا جميعا في قارب واحد" أن كانت أكثر ملاءمة. ويصبح عالمنا أكثر اندماجا، وكذلك التحديات والتهديدات التي نواجهها. ولا يمكننا مواجهتها منفردين. يجب علينا أن نتكاتف. فتعددية الأطراف هي السبيل الوحيد إلى السلام والازدهار.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

للجميع. والصفقة العالمية هي شراكة وضعت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مع تركيز على تعزيز الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية السليمة، وهي أمور بالغة الأهمية للحد من عدم المساواة.

والهدف الثاني الذي أود أن أشير إليه هو الهدف المتعلق بسلامة المحيطات والبحار. فالمحيطات تربط بيننا جميعا. ولا حياة من دون المياه. ولذلك، يجب أن يقرع تدهور حالة محيطاتنا أجراس الإنذار لنا جميعا. وقد كان من دواعي سرور السويد أن تستضيف بالاشتراك، مع فيجي، المؤتمر المعني بالمحيطات المنعقد في حزيران/يونيه. وقد سلطت مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وجميع الالتزامات التي تم التعهد بها، الضوء على حقيقة أن إنقاذ المحيطات سيتطلب من جميع قطاعات المجتمع أن تضطلع بدورها، وأن تكون مستعدة للقيام بذلك.

فالمحيطات كذلك تتأثر بمناخنا، وبالتالي، وتؤثر فيه. ونحن بالفعل نرى الآثار المدمرة الناجمة عن الظواهر الجوية القسوى. ومن شأن تغير المناخ أن يؤدي إلى زيادة تواتر وشدة هذه الأحداث. وإذا ما ترك تغير المناخ من دون معالجة فإنه سيحرف كل المكاسب الإنمائية التي تحققت ويزيد من عدم الاستقرار والنزاعات. وسؤالي للقلة التي ما زالت تشكك في الأدلة الدامغة على أن تغير المناخ أمر حقيقي، هو: هل هي فعلا على استعداد للمخاطرة؟ خاصة عندما نلاحظ أن التكنولوجيات الجديدة تتيح الفرصة للحد من الانبعاثات ولنمو الاقتصادات في الوقت نفسه. إن السويد تعمل بالفعل على إثبات أن ذلك الأمر ممكن، وقد حددت هدف بلوغ مستوى صاف صفري لانبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٤٥.

ويجب على جميع البلدان أن تشارك في هذه الجهود من أجل تحقيق التحولات الحاسمة اللازمة للحد من الانبعاثات والحيلولة دون حدوث أسوأ آثار تغير المناخ. ويبقى الالتزام